دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي
المجلد/العدد:	مج19, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أبريل
الصفحات:	1 - 65
رقم MD:	662312
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مصر، البورصات، الشركات العامة، أسواق المال، المسئولية الاجتماعية، القوانين والتشريعات، الاستثمار، تداول الأسهم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/662312

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- دراسة تطبيقية

دكتور
تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلوان

تطوير المؤشر المصري لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "دراسة تطبيقية"

إعداد

د. تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال– جامعة حلوان

القسم الأول
الإطار المنهجي للبحث

١/ ١ تمهيد:

أطلقت مصر مؤشر مسئولية الشركات في ٢٣ مارس ٢٠١٠ ليدمج ثلاثة عناصر في مؤشر واحد وهم المسئولية الاجتماعية والمسئولية البيئية والحوكمة.

ووفقا لهذا المؤشر وما يمكن أن يترتب عليه من أنه قد تعاني إحدى الشركات من وجود انخفاض في عنصر من العناصر الثلاثة وارتفاع عنصر آخر مما يؤدي إلى وضعها في ترتيب متقدم وفقا للمؤشر، ومن ثم لا تتمكن الشركة من تدعيم هذا العنصر المنخفض. وبالتالي يرى الباحث إمكانية فصل هذا المؤشر وتقسيمه إلى مؤشرين يتمثلان في مؤشر خاص بالحوكمة ومؤشر خاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية.

أدى انهيار الشركات الكبرى وحدوث الأزمات المالية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى البحث في أسباب ذلك وتبين أن أغلبها تدور حول غياب تطبيق الحوكمة في تلك الشركات. وقد أدى ذلك إلى اهتمام الدول والمنظمات العالمية بحوكمة الشركات.[١]

١/ ٢ الدراسات السابقة:

وفقا لمكونات المؤشر المصري لمسئولية الشركات فقد تناول عدد من الدراسات مكون الأداء الاجتماعي للشركات والمتمثل في المسئولية الاجتماعية والبيئية وعدد آخر من الدراسات تناول مكون حوكمة الشركات، كما توجد بعض الدراسات التي تناولت المؤشر المصري لمسئولية الشركات بصورة مباشرة.

١/ ٢/ ١ دراسات تناولت كل من المكون المتعلق بالأداء الاجتماعي والمتمثل في المسئولية البيئية والاجتماعية للشركات والمكون المتعلق بحوكمة الشركات، ومن خلال تحليل لعدد من هذه الدراسات [٢]، يتضح الآتي:

١. تعتبر جمهورية مصر العربية أول دولة عربية تقوم بإجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات.
٢. أن بعض هذه الدراسات الهدف منها هو التحقق من أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في مصر متواجدة في نسيج عدد من القوانين والتشريعات على مستوى الدولة وليس الشركات في حد ذاتها.

٣. لم تتطرق أي من هذه الدراسات إلى إيجاد طريقة يمكن من خلالها قياس أو تقييم فعالية حوكمة الشركات على مستوى الشركات نفسها.

٤. أن بعض هذه الدراسات منها ما تم على عينة صغيرة جدا مما قد يضل من صحة النتائج التي توصلت إليها، كما أنه توجد دراسات انخفضت فيها نسبة الردود مما قد يشير إلى أن ما توصلت إليه من نتائج أمر لا يجوز تعميمه.

٥. يتضح من الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات في مصر بالإضافة إلى ما عقد من ندوات ومؤتمرات وغيرها من الدراسات والتي تناولت تقييم حوكمة الشركات في مصر أنه يوجد قصور في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في الشركات المصرية.

١/ ٢/ ٢ دراسات تناولت المؤشر المصري، ومن هذه الدراسات:

١. دراسة يونس عقل، جمال علي، ٢٠١٠ [٣] وعنوانها قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG دراسة اختبارية: استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن مؤشر المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، كون أنه يتحدد في شكل ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي تساهم في تحسين قدرة المستثمرين على فهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك إدراك بمستوى مرتفع لمكونات المؤشر المصري من قبل المستثمرين في الأوراق المالية، فيما عدا دور المؤشر في تقييم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين المستثمرين في الأوراق المالية بشأن أهمية الإعلان عن مؤشر المسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، وبالتالي أوصى الباحثان بتبني سياسة تلزم الشركات المقيدة في البورصة المصرية للأوراق المالية على ضرورة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات اللازمة لحساب المؤشر المصري.

٢. دراسة محمد محمود عبد المجيد، ٢٠١٢ [٤] وعنوانها مؤشر مقترح لتقييم دور المراجعين ولجان المراجعة في تحقيق فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المصرية: استهدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مؤشر لتقييم دور المراجعين ولجان المراجعة في تحقيق فعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشر المقترح يعتبر مؤشر تحكمي وأن النتائج التي يتم الحصول عليها نتائج تحكمية، وبالتالي فإن مقارنة نتائج هذا المؤشر بنتائج أي مؤشرات أخرى نظيرة يجب أن تتم بحذر، نظرا لعدم وجود مؤشر مرجعي يمكن أن تتم على أساسه المقارنة.

٣. دراسة محمد رمضان، ٢٠١٣ [٥] وعنوانها اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات ESG والتغير في أسعار الأسهم (دراسة إمبريقية): استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تناول منهجية مؤشر مسئولية الشركات وعناصره الثلاثة (الأداء البيئي، الحوكمة، والمسئولية الاجتماعية).

وقد اعتمد الباحث على فرض تمثل في "لا توجد علاقة بين قيد الشركة في مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار أسهمها". وتم إجراء دراسة على عينة مكونة من ١٩ شركة داخل مؤشر المسئولية وعينة مقابلة لها مكونة من ١٩ شركة خارج مؤشر المسئولية من نفس القطاع من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين عضوية مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم، وكذلك أن نسبة التوزيعات إلى الأرباح ونوع القطاع معنوية وتؤثر على التغير في سعر السهم، وكذلك أن نسبة التداول الحر وحجم الشركة غير معنوية ولا تؤثر على التغير في سعر السهم.

٤. دراسة صالح عبد اللطيف، ٢٠١٣ [٦] وعنوانها دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات العامة في ضوء متطلبات هيئة سوق المال المصري–دراسة تطبيقية: استهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور مراقب الحسابات ومسئوليته تجاه التقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة (EGX ESG) يعتبر مقياس يوضح مدى التزام الشركات المصرية بالمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة وقواعد الحوكمة.
- أن تقرير مراقب الحسابات عن الأداء الاجتماعي للشركات المبني على نتائج الفحص والمراجعة للتقارير والقوائم الاجتماعية يختلف من شركة لأخرى حسب نوعية الأداء الاجتماعي ومجالات المسئولية الاجتماعية التي يتم فحصها ومراجعتها.
- أن مسئولية مراقبة الحسابات تجاه تقريره عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات تتمثل في تعرضه للمسئولية التأديبية من قبل المنظمة المهنية التابع لها في حالة إخلاله بقواعد وآداب وسلوكيات المهنة أثناء عمله، وتعرضه للمسئولية الجنائية في حالة إضراره بمصالح أي فئة من المجتمع.

٥. دراسة تامر الجندي، ٢٠١٤ [٧] وعنوانها تطوير أساليب مراجعة الأداء الاجتماعي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمصر (دراسة ميدانية): استهدفت هذه الدراسة إلى تطوير أساليب تقييم الأداء الاجتماعي للشركات من خلال تقييم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة وتطويره إن لزم الأمر. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- موافقة أغلب أعضاء العينة (٧٨,٣٣%) على أن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة مؤشر غير مكتمل وبالتالي الموافقة على إجراء تطوير بالمؤشر.
- وبشأن نسب الموافقة على أسباب أن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة مؤشر غير جيد وغير مكتمل فقد كانت أعلى نسبة من الإجابات في صالح الخلط بين ثلاث موضوعات (المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة) يليها في الترتيب تعقيد حساب المؤشر ووضع كل أنواع الشركات ضمن الترتيب بغض النظر عن طبيعة كل منها.
- وبشأن نسبة الموافقة على تعبير المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة فقد كانت أعلى نسبة من الإجابات في صالح "الأداء الاجتماعي والبيئي" يليها في الترتيب "الحوكمة فقط" يليها في الترتيب "الحوكمة

والمسئولية الاجتماعية" يليها في الترتيب "الحوكمة والبيئة فقط" يليها في الترتيب "الأداء الاجتماعي فقط" وأخيرا "الأداء البيئي فقط".

- وجود علاقة معنوية بين عدم الموافقة على أن المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة مؤشر جيد ومكتمل وبين التطوير المقترح على المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة فيما يخص مكونات الجزء الخاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية.

يرى الباحث أنه من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتضح الآتي:

١. أنه من هذه الدراسات ما تناول المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة ولكن في شكل سرد لما ورد بالمؤشر دون تحليل لإيضاح ما إذا كان يحتاج إلى تطوير قد يساعد مراقب الحسابات عند قيامه بإعداد تقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي.
٢. قلة الدراسات التي تناولت تركيب مؤشرات لتقييم حوكمة الشركات.
٣. وبالنسبة للدراسات التي تناولت تركيب مؤشرات لتقييم حوكمة الشركات لم تقم بعمل مؤشر يأخذ في الاعتبار ما ورد بكل من المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة وكذلك ما ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. كما لم يقم بتطبيق المؤشر على الشركات للتحقق من مدى قابليته للتطبيق.

١/ ٣ طبيعة المشكلة:

بالنظر إلى حدة الأزمة المالية العالمية ونتائجها السلبية على الاقتصاديات الصناعية الكبرى وتعرض بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا منذ بداية هذا القرن لأزمات مالية حادة. ونتيجة لذلك زاد اهتمام كل من المستثمرين والمنظمين والأكاديميين بتحسين قواعد وإجراءات الحوكمة من أجل الارتقاء بجودة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك لوجود العديد من الأدلة التي تفيد أن من الأسباب الأساسية لهذا الانهيار هو القواعد الضعيفة للحوكمة وممارسة إدارة الشركات للتلاعب في الأرباح. (٨)

ويمكن القول بأن أهمية حوكمة الشركات تكمن في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق الشركات لأهدافها خاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة لحملة الأسهم للاضطلاع بمسئولياتهم، وممارسة دورهم الرقابي على أداء الشركات، وعلى أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى حماية حقوق أصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة. (٩)

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع معايير دولية تساعد حكومات الدول في تحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية في مجال حوكمة الشركات، وأصدرت مجموعة مبادئ لحوكمة الشركات تحت عنوان مبادئ حوكمة الشركات وذلك في عام ١٩٩٩، ثم قامت بإعادة إصدارها مرة أخرى عام ٢٠٠٤، بعد تعديلها. (١٠)

كما تم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية في أكتوبر عام ٢٠٠٥ (١١)، وكذلك إصدار القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات في مصر نوفمبر عام ٢٠٠٦ (١٢)، كما تم إعادة إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية فبراير عام ٢٠١١ بعد إجراء عدد من التعديلات عليها (١٣).

وكخطوة هامة نحو وضع مؤشر يمكن من خلاله التحقق من مدى فعالية حوكمة الشركات فقد قام مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار، والمركز المصري لمسئولية الشركات التابع لمركز المديرين المصري، ومؤسسة "ستاندرد أن بورز" وكريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر–الذي تم إصداره في ٢٣ مارس ٢٠١٠–الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني على مستوى العالم، حيث تم إصدار المؤشر الأول في الهند في يناير ٢٠٠٨ (١٤).

وتعتمد منهجية ستاندرد أن بورز لمؤشر المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة S & P/ EGX ESG في اختيارها للشركات على اختيار أفضل الشركات أداء وفقا لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية والحوكمة (الأعلى في مجموع النقاط) من بين أنشط ١٠٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية. (١٥)

وبالنظر إلى المؤشر نجد أنه يركز على البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة وما لذلك من صعوبة في العمل وتعقيد في الإجراءات والحساب نظرا للخلط بين ثلاثة مجالات وبالتالي يرى الباحث أنه يفضل وضع مؤشر مستقل للحوكمة ومؤشر مستقل للأداء الاجتماعي والبيئي، وسوف يركز الباحث في هذا البحث على وضع مؤشر خاص بالحوكمة مع مراعاة ما ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات والمبادئ الدولية للحوكمة.

مما سبق يمكن صياغة المشكلة في النقاط التالية:

١. يوجد بعض القصور في قياس وتقييم حوكمة الشركات.
٢. أنه بالنظر إلى المؤشر المصري بشأن الحوكمة يتضح أنه ما هو إلا ترجمة حرفية للمؤشر الهندي رغم تباين الظروف، كما أنه مرتبط أيضا بالبيئة والأداء الاجتماعي.
٣. أنه بالنسبة لمكونات المؤشر المصري الخاص بالحوكمة لم تراعي إلى حد كبير ما ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادرة في أكتوبر ٢٠٠٥. والإصدار المعدل الصادر في فبراير ٢٠١١.
٤. ومما سبق يرى الباحث ضرورة قياس أو البحث عن أداة أو مؤشرات لقياس مستوى حوكمة الشركات وذلك من أجل الوصول إلى حقائق بشأن آليات حوكمة الشركات وما يحتاج منها إلى تدعيم كي يمكن تجنب الوقوع في أزمات مالية جديدة.

١/ ٤ أهمية البحث:

أنه يتناول تطوير مؤشر قياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في مجال الحوكمة.

١/ ٥ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في تطوير مؤشر لقياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فيما يتعلق بالحوكمة. وهذا الهدف يمكن تقسيمه إلى عدة أهداف فرعية، وذلك على النحو التالي:

١. إجراء دراسة تحليلية للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة للتوصل إلى العناصر التي تمثل مكونات لمؤشر خاص بقياس مستوى حوكمة الشركات.
٢. تطوير مكونات المؤشر المصري فيما يخص الحوكمة.
٣. تطبيق المؤشر المقترح على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١/ ٦ فرض البحث:

لتحقيق أهداف البحث فإنه سيتم اختبار الفرض التالي:

"أن وضع مؤشر لقياس مستوى الحوكمة بالشركات المساهمة المصرية يزيد من فعالية الحوكمة بتلك الشركات".

١/ ٧ منهجية البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي من خلال تحليل ما ورد بالكتب والدوريات سواء العربية أو الأجنبية، وما ورد بالقوانين والتشريعات والإصدارات المتعلقة بالمهنة وأية مصادر أخرى للمعرفة والمرتبطة بموضوع البحث. وتطبيق ما تم التوصل إليه بشأن المؤشر المقترح لقياس الحوكمة على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١/ ٨ حدود ونطاق البحث:

يتم التركيز على محور حوكمة الشركات كأحد محاور مسئولية الشركات دون المحاور الأخرى إلا بما يخدم أهداف البحث.

١/ ٩ تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيمه إلى خمسة أقسام وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث.

القسم الثاني: تقييم المؤشر المصري لمسئولية الشركات.

القسم الثالث: مؤشر مقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات.

القسم الرابع: تطبيق المؤشر المقترح لقياس مستوى الحوكمة على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

القسم الخامس: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

القسم الثاني

تقييم المؤشر المصري لمسئولية الشركات

يتناول هذا القسم تقييم للمؤشر المصري لمسئولية الشركات مع التركيز على محور حوكمة الشركات كأحد محاور مسئولية الشركات دون المحاور الأخرى إلا بما يخدم أهداف البحث.

٢/ ١ المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة:

يهدف المؤشر –الذي تم تسميته المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة إلى قياس أداء أفضل الشركات وفقا لمعايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، فإن المؤشر يتكون من أفضل ٣٠ شركة (على الأكثر) من إجمالي ١٠٠ شركة هي الأنشط في السوق المصرية، مع العلم أن المؤشر يأخذ في الاعتبار معايير السيولة ورأس المال السوقي لهذه الشركات، ولكن بعد الحصول على "مجموع النقاط النهائي" لكل شركة على معايير البيئة، والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. (١٦)

ويقيس المؤشر حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارستها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بشكل سنوي حتى يتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر.

٢/ ٢ أوجه القصور والعيوب في المؤشر المصري:

تم تقييم الشركات المصرية وفقا لمنهجية المؤشر أعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ (١٧)، ويتضح من نتيجة التقييم بهذا المؤشر عدد من أوجه القصور، لعل من أهمها:

١. أنه يوضح ترتيب رقمي لعدد ٣٠ شركة، مما قد يثير الشكوك حول هذا المؤشر فقد تكون جميع الشركات المدرجة في الترتيب عنصر الحوكمة بها منخفض ولكن وفقا للمؤشر لابد من ترتيب ٣٠ شركة أي تغلب الشكل على الجوهر.
٢. كما أن وضع ثلاثة عناصر ودمجها معا في مؤشر واحد أمر غير منطقي فقد يترتب عليه أن إحدى الشركات قد تعاني من وجود انخفاض في عنصر من العناصر الثلاثة وارتفاع عنصر آخر مما يؤدي في النهاية إلى وضعها في ترتيب متقدم وفقا للمؤشر ومن ثم لا تتمكن الشركة من تدعيم هذا العنصر المنخفض.
٣. لا توجد إشارة إلى مكونات المؤشر الثلاثة المتمثلة في المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة كي يعبر عن ترتيب منطقي تجاه المؤشر.
٤. كما يلاحظ أنه بالنظر لترتيب الشركات أعوام ٢٠٠٧، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩ نجد أن الثلاثين شركة لم يتغيروا خلال الثلاث سنوات ويلاحظ أن الترتيب لهذه الشركات يختلف مما قد يشكك في احتساب المؤشر فهل لا توجد شركة أخرى غير الثلاثين شركة لم تقوم بتحسين أدائها الاجتماعي أو الجانب الخاص بالحوكمة. ومن ثم يرى الباحث عدم منطقية احتساب المؤشر وترتيب الشركات خلال هذه الأعوام وما يؤكد ذلك أن هذه الشركات منها شركات قد خرجت من المؤشر في عام ٢٠١٠ وهو العام الذي صدر فيه المؤشر فكيف لشركة تحصل على ترتيب في أعوام سابقة لإصدار المؤشر ثم تخرج من الترتيب في العام الذي صدر فيه المؤشر الأمر

الذي يشير إلى أنه كان يجب توعية الشركة بأهمية والهدف من هذا المؤشر بدلا من القيام بترتيب ليس له معنى في الثلاث سنوات السابقة لإصدار المؤشر. وكذلك كان من الممكن إعطاء الشركات مهلة ثم يبدأ احتساب المؤشر بدءا من عام ٢٠١١ كي تكون الشركات لديها الوعي الكافي بأهمية هذا المؤشر وتحاول تحسين الجانب الخاص بالحوكمة أو الجانب الخاص بالأداء الاجتماعي في حالة وجود أوجه نقص في كلا الجانبين وفقا للمؤشر.

٥. أن ترتيب الشركات خلال السنوات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣ لو تم التركيز فقط على احتساب المؤشر على أساس الجانب الخاص بالحوكمة فقط أو على أساس الجانب الخاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية فقط هل كان نفس الترتيب أم أنه كان من الممكن أن يختلف الترتيب.

ومما سبق يتضح أنه يجب إجراء تقسيم للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة حيث أن دمج هذه العناصر معا في مؤشر واحد يترتب عليه أنه قد تعاني إحدى الشركات من وجود انخفاض في عنصر من العناصر الثلاثة وارتفاع عنصر آخر مما يؤدي إلى وضعها في ترتيب متقدم وفقا للمؤشر ومن ثم لا تتمكن الشركة من تدعيم هذا العنصر المنخفض. الأمر الذي يشير إلى إمكانية فصل هذا المؤشر وتقسيمه إلى مؤشرين يتمثلان في مؤشر خاص بالحوكمة ومؤشر خاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية.

ووفقا للمؤشر المصري الذي جمع كل من الوزن الخاص بالحوكمة مع الوزن الخاص بالمسئولية الاجتماعية والبيئية وبالتالي فقد يكون الوزن لإحداهما أكبر من الآخر مما يجعله قد يأخذ ترتيب مرتفع أو منخفض في الإجمالي ولكن في حالة الفصل بين المؤشرين فالترتيب للشركات يكون منطقي.

٢/ ٣ المكونات الحالية لقياس مستوى الحوكمة في الشركات الواردة في المؤشر المصري وتطويرها:

يرى الباحث أنه لتركيب مؤشر لقياس مستوى الحوكمة في الشركات، فإن ذلك يتطلب الآتي:

أولا: تطوير المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة، ووفقا للهدف من هذه الدراسة فإن التطوير سوف يرتكز فقط على ما يخص مكونات حوكمة الشركات، وذلك بشأن:

أ. هيكل الملكية وحقوق المساهمين: ويتضمن ذلك:

١. الإفصاح عن رأس المال المساهم:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات بالإضافة إلى إفصاح إضافي إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- دمج الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل من (الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة، والإفصاح عن عدد الأسهم المصدرة والغير مسددة الأخرى، والإفصاح عن القيمة الاسمية لكل سهم عادي) بالإفصاح عن عدد الأسهم والقيمة الاسمية.
- دمج الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل من (هوية أكبر المساهمين-هوية أصحاب جميع الحصص الكبيرة- هوية المساهمين الذين يحملون ما لا يقل عن ٢٥% من أسهم التصويت في المجموع-هوية مساهمين يحملون ما لا يقل عن ٥٠% من أسهم التصويت في المجموع-هوية مساهمين يحملون ما لا يقل عن ٧٥% من أسهم التصويت في المجموع- عدد وهوية المساهمين لكل عقد أكثر من ١٠%) معا في معلومة واحدة فقط بدلا من

عرض مزيد من الإفصاحات دون مبرر والاكتفاء بمعلومة تكون أكثر شمولية ووضوحا. والمعلومة المقترح إضافتها هي الإفصاح عن هوية المساهمين الذين يحملون ما لا يقل عن ٢٥% من أسهم التصويت في المجموع.

- دمج الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل من (المساهمة في الشركة من قبل كبار المديرين الفرادى-المساهمة في الشركة بواسطة أفراد الإدارة) وجعلها الإفصاح عن أي مساهمة بواسطة أي فرد من أفراد الإدارة.
- الإفصاح عن الأحداث الجوهرية الطارئة التي تؤثر في نشاط الشركة أو على مركزها المالي وعلى تداول أسهمها بالبورصة.

٢. الإفصاح عن حقوق المساهمين:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن وجود حقوق التصويت لكل تصويت أو مشاركة من غير تصويت. فيتفق الباحث على ذلك ولكن مع تحديد أسلوب التصويت المستخدم (مثلا أسلوب التصويت التراكمي) والهدف من ذلك هو تمثيل الأقلية.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح الرسمية، يرى الباحث أنه يجب إضافة الإفصاح عن حالات تحقق الشركة لأرباح وعدم توزيعها.
- ضرورة إضافة المعلومات التي تمثل الإفصاح عن مجموعة من الإجراءات والتي وردت بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركات والتي تساعد على حماية حقوق المساهمين والتي يجب العمل على تحقيقها.

أ. المعلومات المالية والتشغيلية:

١. الإفصاح عن المعلومات المالية:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات بالإضافة إلى إفصاح إضافي، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- يمكن تقسيم هذا الجزء إلى نوعين وذلك على النحو التالي:
  - الإفصاح عن معلومات تخص إعداد التقارير المالية.
  - الإفصاح عن معلومات تخص مراجعة التقارير المالية.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة برأي المراجع الخارجي غير المقيد (نظيف) فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية. فمعنى ذلك أنه لو كان رأي المراجع غير مقيد (غير نظيف) أو عكسي أو امتنع المراجع عن إبداء رأيه لا يتم الإفصاح عن ذلك فهذا يتعارض مع مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد المبادئ الهامة لحوكمة الشركات لذلك يمكن استبدالها وجعلها الإفصاح عن رأي المراجع الخارجي فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية.
- بالنسبة للمعلومات الخاصة بالإفصاح عن اسم المكتب الذي يقوم بمراجعة الشركة، فهي ليست بالأهمية فالمهم هو مدى مصداقية القوائم المالية وإن كان اسم المكتب يزيد الثقة في القوائم المالية، ولكن بالرجوع إلى ما حدث مع آرثر أندرسون يتضح أن الاسم وحده غير كافي ولكن بالإضافة إلى أن الاسم سوف يرد تلقائيا في تقرير المراجع وبالتالي يمكن حذف هذه المعلومة.

- بالنسبة للإفصاح الإضافي يتضح الآتي:
  - بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن أن المراجع لا يقدم أيضا خدمات غير خدمات المراجعة فيما يزيد عن ٢٥% من إجمالي أتعاب المراجعة. وكذلك بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن أن المراجع لا يقدم أي خدمات غير خدمات المراجعة. فيرى الباحث أنه يمكن للمراجع أن يقدم خدمات أخرى بخلاف المراجعة ولكن بما لا يتعارض مع عملية المراجعة نفسها وذلك بموافقة لجنة المراجعة.

٢. الإفصاح عن المعلومات التشغيلية:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن مؤشرات الكفاءة. فيرى الباحث تحديدها على سبيل المثال ما إذا كانت مؤشرات كلية للكفاءة مثل الربح الصافي قياسا بمجموع الأصول أو حقوق الملكية، أو مؤشرات جزئية مثل المبيعات المحققة قياسا بعدد العاملين في قسم المبيعات، أو مؤشرات نوعية مثل الارتفاع في مستوى جودة المنتج باستخدام نفس الموارد.

ونظرا لصعوبة تطبيق أو استخدام هذه المؤشرات على المنظمات الخدمية نظرا لعدم دقة البيانات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات وعدم دقة المقارنات وكذلك صعوبة إجراء المقارنات بين الوحدات والأقسام المختلفة في المنظمة. لذلك يمكن اللجوء إلى مؤشرات غير مباشرة لقياس كفاءة الأداء مثل قياس الرغبة في العمل والتعرف على درجات رضا الأفراد العاملين والروح المعنوية.

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن أي نسب صناعات محددة، فيمكن جعلها الإفصاح عن أي نسب على مستوى القطاع سواء صناعي أو تجاري أو خدمي.
- فيما يخص المعلومة السادسة والخاصة بالإفصاح عن مناقشة استراتيجية الشركة، فيمكن جعلها الإفصاح عن استراتيجية الشركة وحذف كلمة مناقشة.
- حذف المعلومة الخاصة بالإفصاح عن أي خطط للاستثمار في السنوات المقبلة، والاكتفاء بالمعلومة الخاصة بالإفصاح عن معلومات مفصلة عن خطط الاستثمار في السنوات القادمة، وذلك لأنها أشمل.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن مخرجات لتوقعات من أي نوع، فيمكن تحديدها بالإفصاح عن مخرجات لتوقعات بشأن الإنتاج/ المبيعات/ الأرباح.

أ. هيكل وعمليات مجلس الإدارة:

١. الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات بالإضافة إلى إفصاح إضافي، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن تفاصيل حول المديرين بخلاف الاسم والوظيفة، فيرى الباحث أنه يجب ذكر ما هي التفاصيل الواجب ذكرها حول المديرين بخلاف الاسم والوظيفة.

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن تفاصيل حول العمل والمواقف في الإدارة السابقة، فيرى الباحث ضرورة توضيح ما إذا كانت المواقف الإيجابية أو السلبية أو الاثنان معا.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن توقيت انضمام كل مدير للمجلس، فيرى الباحث إمكانية حذفها لعدم جدواها.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن تفاصيل حول رئيس مجلس الإدارة بخلاف الاسم والوظيفة، فيرى الباحث أنه يجب ذكر ما هي التفاصيل الواجب ذكرها حول رئيس مجلس الإدارة بخلاف الاسم والوظيفة.
- كما يمكن دمج المعلومة الخاصة بالإفصاح عن اسم رئيس مجلس الإدارة مع المعلومة الخاصة بالإفصاح عن تفاصيل حول رئيس مجلس الإدارة بخلاف الاسم والوظيفة.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن تفاصيل غير مالية من عقد المسئول التنفيذي الأول، فيرى الباحث أنه كان من الأفضل ذكر هذه التفاصيل أو أمثلة عليها.
- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة في الشركات التابعة لها من قبل المديرين، فيرى الباحث إمكانية حذفها لأن ليس كل الشركات لها شركات تابعة أو إمكانية تعديل هذه المعلومة لتصبح الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة للمديرين في شركات أخرى.
- **بالنسبة للإفصاح الإضافي يتضح الآتي:**
  - بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان المديرين المستقلين يشكلون أكثر من ٣٣% من المجلس، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان المديرين المستقلين يشكلون أكثر من ٥٠% من المجلس، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان المديرين المستقلين يشكلون أكثر من ٦٧% من المجلس. فيرى الباحث أن الاستقلال يجب أن يكون أغلبية الأعضاء مستقلين وبالتالي النسبة يجب أن تزيد عن ٥٠% لذلك يمكن حذف المعلومة الأولى وكذلك حذف المعلومة الثالثة والاكتفاء فقط بالمعلومة الثانية.
  - بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة المراجعة أكثر من ٥٠% مستقلة، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة المراجعة على الأقل ٦٦% مستقلة، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة المراجعة المستقلة هو ١٠٠%. فيرى الباحث أنه يجب أن يكون جميع الأعضاء مستقلين أي بنسبة ١٠٠% وبالتالي يجب حذف المعلومة السابعة وكذلك حذف المعلومة الثامنة والاكتفاء فقط بالمعلومة التاسعة.
  - بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة التعويضات أكثر من ٥٠% مستقلة، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة التعويضات على الأقل ٦٦% مستقلة، والمعلومة الخاصة بالإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة التعويضات المستقلة هو ١٠٠%. فيرى الباحث أنه يجب أن يكون جميع الأعضاء مستقلين أي بنسبة ١٠٠% وبالتالي يجب حذف المعلومة الثالثة عشر وكذلك حذف المعلومة الرابعة عشر والاكتفاء فقط بالمعلومة الخامسة عشر.

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن أنه يجتمع المجلس أكثر من ٤ مرات في السنة، فيرى الباحث أنه يتضح من ذلك أن الاجتماعات تبدأ من ٥ اجتماعات، ولكن يمكن أن يكون تحديدها كحد أدنى ٤ اجتماعات وبالتالي يمكن استبدال تلك المعلومة بأنه يجتمع المجلس بما لا يقل عن ٤ مرات في السنة.

- يرى الباحث ضرورة إضافة مجموعة أخرى من المعلومات والتي تدعم هذا البند (سوف تذكر هذه المعلومات بالقسم الثالث من البحث والمتعلق بالمؤشر المقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات).

٢. الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري العديد من الإفصاحات بالإضافة إلى إفصاح إضافي، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن شكل مرتبات المديرين، مثل ما إذا كانت نقدا أو أسهم. فيرى الباحث أنه يمكن إضافة كلمة أو عيناً لتصبح الإفصاح عن شكل مرتبات المديرين، مثل ما إذا كانت نقدا أو أسهم أو عينا.

- يرى الباحث ضرورة إضافة مجموعة أخرى من المعلومات والتي تدعم هذا البند (سوف تذكر هذه المعلومات بالقسم الثالث من البحث والمتعلق بالمؤشر المقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات).

أ. أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات:

١. الإفصاح عن حوكمة الشركات:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري عدد من الإفصاحات، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- تعديل عنوان هذا البند ليصبح الإفصاح عن دور الحوكمة في تعزيز مسئولية الشركات.

- بالنسبة للمعلومة الخاصة بالإفصاح عن المشاركة في الأحزاب السياسية. فيرى الباحث إضافة نوع هذه المشاركة ما إذا كانت سياسية أم ثقافية أم اجتماعية.

٢. الإفصاح عن الفساد:

يرى الباحث أنه بجانب الإفصاح عن السياسات والإجراءات التي تتخذها الإدارة لمواجهة الرشوة والفساد فيمكن إضافة مجموعة أخرى من المعلومات يمكن من خلالها الاستدلال على ذلك (سوف تذكر هذه المعلومات بالقسم الثالث من البحث والمتعلق بالمؤشر المقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات).

٣. الإفصاح عن القيادة:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري عدد من الإفصاحات، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- يرى الباحث أن ما ورد بهذا البند يمكن إدراجه ضمن البند الخاص بالإفصاح عن دور الحوكمة في تعزيز مسئولية الشركات.

٤. الإفصاح عن أخلاقيات الأعمال:

فقد ورد بشأن ذلك في المؤشر المصري عدد من الإفصاحات، إلا أن الأمر يحتاج إلى تطوير يتمثل في الآتي:

- يرى الباحث أن ما ورد بهذه النقطة يقترب أكثر إلى الجزء الخاص بالمسئولية الاجتماعية حيث ورد أنه تقوم الشركة بالإفصاح عن نشر تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عن ضمان مراجعة تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل مستقل والإفصاح عن التقارير بموجب إطار المبادرة المذكورة والإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي في التشغيل أو التحليل التشغيلي. لذلك يرى الباحث أنه يمكن إدراجها في الجزء الخاص بالمسئولية البيئية والاجتماعية أو أنه يمكن حذفها لعدم وجود تقرير للمسئولية الاجتماعية متفق عليه أو أنه يمكن وضع تقرير للمسئولية الاجتماعية يلاءم كل القطاعات والشركات ويكون متفق عليه.

ثانيا: إضافة عناصر أخرى لم يتطرق إليها المؤشر:

١. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة بشأن:

- تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها.
- تقوم الجمعية العامة بدور هام في حوكمة الشركات حيث أنها صاحبة الحق الأصيل في الإدارة وصاحبة السلطة العليا في الشركة.
- تختص الجمعية العامة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبتهم عن أعمالهم وعزلهم إذا لزم الأمر.
- تقوم الجمعية العامة بالمصادقة على القوائم المالية للشركة.
- تقوم الجمعية العامة بتعيين مراقب للحسابات وتحدد أتعابه حيث يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة ويراقب تنفيذ أحكام القانون ونظام الشركة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ويقدم تقريره إلى الجمعية العامة عند انعقادها.
- يناقش في اجتماع الجمعية العامة عدد من الموضوعات والتي تمثل جزء أساسي من دور الجمعية العامة في حوكمة الشركات، ومن هذه الموضوعات مناقشة الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة التي يكن أن يقدمها المراجع الخارجي والأتعاب المقدرة عنها. ومناقشة أسباب تجاوز مدة عضو مجلس الإدارة التنفيذي عن المدة القانونية المحددة.
- يوجد شرح مفصل لكافة الموضوعات المعروضة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية بما يمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة إليهم.
- إعطاء المساهمين جميعهم (كبار وصغار المساهمين) الحق في التعبير عن آرائهم في اجتماعات الجمعية العامة.
- تقوم إدارة الشركة بالإفصاح التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.

٢. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلين بشأن:

- التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في الشركة، وفعالية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش والأخطاء، واكتشافها فور وقوعها، وفعالية تنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ الأنشطة الرقابية والثبات في تنفيذها.
- متابعة تنفيذ الإدارة لتوصيات كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بشأن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل تحسين نواحي الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة.

- دراسة ومناقشة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- التحقق من أن الموارد المخصصة لوظيفة الرقابة الداخلية كافية لإتمامها بصورة مناسبة، وإذا اكتشفت لجنة المراجعة نقاط ضعف عند فحص نظام الرقابة الداخلية يكون عليها أن توجه نظر المراجع الخارجي تجاهها لكي يأخذها في اعتباره عند القيام بعملية المراجعة.
- ضرورة قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
- تساعد المراجعة الداخلية إدارة المنشأة على القيام بمسئولياتها من خلال فحص وتقييم وإبداء الرأي في السياسات والخطط والإجراءات.
- تمثل المراجعة الداخلية أداة هامة لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التحقق من أن التنفيذ تم وفقا لما هو وارد باللوائح والتعليمات.
- أن لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.
- ضرورة عمل دراسة وتقييم للمخاطر التي تواجه الشركة وذلك عند وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية.

٣. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية بشأن:

- تتولى الجمعية العامة للشركة تعيين مراقبة حسابات في اجتماعها السنوي، كما أن قرار تجديد تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة السنوية فقط.
- يتولى مجلس الإدارة بناء على توصية من لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية.
- أنه لكي يؤدي المراجع الخارجي دوره بفعالية فيجب أن يكون مستقلا عن إدارة الشركة ولا توجد بينه وبين أعضاء مجلس الإدارة أية علاقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- إن تقارير المراجعة الخارجية تمثل مصدرا هاما في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة الخاصة بالاستثمار. مما يستدعى ضرورة قيام المراجع بعملية الإفصاح الجيد عن المعلومات المالية دون محاولة إخفاء أية معلومات يمكن أن يستفيد منها فئة دون الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى تنشيط وكفاءة سوق الأوراق المالية.
- أن تقرير المراجع الخارجي بهذه الصورة يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين جميع الفئات المستفيدة من المعلومات الواردة بالتقارير المالية مما يترتب عليه زيادة فعالية حوكمة الشركات.
- قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج فحصه لهيكل الرقابة الداخلية أو التصديق على تقرير الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة فإن ذلك سوف يزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة محل المراجعة الأمر الذي يجعل القيام بارتكاب أي غش إداري أو إجراء أي تلاعب أمرا غاية في الصعوبة. على أن يقدم هذا التقرير للجنة المراجعة قبل نشره لمناقشته وذلك لزيادة فعالية هذا التقارير.

- لا يجوز لإدارة الشركة التعاقد مع المراجع الخارجي على أداء خدمات أخرى بخلاف المراجعة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة على هذه الخدمات والأتعاب المقدرة لها وذلك بما يحافظ على استقلال المراجع الخارجي وبالتالي تفعيل دوره تجاه حوكمة الشركات.
- ألا يرتبط قرار استمرار المراجع الخارجي في أداءه لعملية المراجعة وتقدير أتعابه بتحكم الإدارة فيه.
- قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات.

٤. الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة بشأن:

- تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والذين لا يقومون بأي أعمال تنفيذية بالمنشأة.
- ترشيح المراجع الخارجي واقتراح عزله وتحديد أتعابه وذلك فيما يتعلق بعملية المراجعة وكذلك الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة وذلك ضمانا لحياد واستقلال المراجع الخارجي.
- ضمان الحد الأعلى لاستقلالية المراجعة الداخلية بالإشراف عليها ومتابعتها وإبداء الرأي في تعيين وعزل مدير المراجعة الداخلية.
- العمل على التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.
- العمل على التنسيق وتسهيل عملية الاتصال بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
- دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقوم بدراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها.
- تقوم بدراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.
- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه.
- تجتمع اللجنة دوريا وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.
- يقوم رئيس لجنة المراجعة بتقديم تقرير مستقل في اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركة.

٥. الالتزام بمتطلبات الإفصاح بشأن:

- أهداف الشركة.
- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.
- المعلومات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.
- الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.
- هيكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات.

- التحقق من أن تقرير مجلس الإدارة يتضمن كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.

ويتضح من خلال تحليل وتطوير المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة ضرورة تقسيم المؤشر إلى مؤشر مستقل للأداء الاجتماعي شاملا كل من المسئولية الاجتماعية والبيئة ومؤشر مستقل عن الحوكمة حيث أن المؤشر بوضعه الحالي يتكون من ثلاثة عناصر (المسئولية البيئية والمسئولية الاجتماعية والحوكمة) ودمج هذه العناصر معا في مؤشر واحد يترتب عليه أنه قد تعاني إحدى الشركات من وجود انخفاض في عنصر من العناصر الثلاثة وارتفاع عنصر آخر مما يؤدي إلى وضعها في ترتيب متقدم وفقا للمؤشر ومن ثم لا تتمكن الشركة من تدعيم هذا العنصر المنخفض.

كما أن وضع مؤشر لقياس مستوى حوكمة الشركات قائما على تطوير المؤشر المصري فيما يخص حوكمة الشركات وإضافة عدد من النقاط الأخرى والتي لم ترد بالمؤشر وذلك بما يزيد من فعالية حوكمة الشركات، وبالتالي يرى الباحث صحة الفرض القائل بأن وضع مؤشر لقياس مستوى الحوكمة بالشركات المساهمة المصرية يزيد من فعالية الحوكمة بتلك الشركات.

القسم الثالث

مؤشر مقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات

بعد أن قام الباحث بتحديد مجالات التطوير المقترحة للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة، وذلك فيما يخص الحوكمة، وبعد الاطلاع على ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٥ والإصدار المعدل الصادر في فبراير ٢٠١١، وكذلك الرجوع إلى القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عام ٢٠٠٦ الأمر الذي يتطلب وضع المؤشر في صورته النهائية بعد هذا التطوير. وذلك على النحو التالي:

٣/ ١ مكونات المؤشر بعد التطوير:

يمثل الجانب الخاص بالحوكمة بمؤشر يتكون من عدد من البنود، تتمثل في:

أ. هيكل الملكية وحقوق المساهمين: ويتضمن ذلك:

١. الإفصاح عن رأس المال المساهم.

٢. الإفصاح عن حقوق المساهمين:

ب. المعلومات المالية والتشغيلية: ويتضمن ذلك:

١. الإفصاح عن معلومات مالية تخص إعداد التقارير المالية.

٢. الإفصاح عن معلومات مالية تخص مراجعة التقارير المالية.

٣. الإفصاح عن المعلومات التشغيلية.

ج. هيكل وعمليات مجلس الإدارة: ويتضمن ذلك:

١. الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة.

٢. الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة.

د. أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة: ويتضمن ذلك:

١. الإفصاح عن دور الحوكمة في تعزيز مسئولية الشركات.

٢. الإفصاح عن الفساد.

هـ. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة.

و. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.

ز. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية.

ح. الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة.

ط. الالتزام بمتطلبات الإفصاح.

هذا ويتضح من أن كل بند رئيسي يخرج منه بنود فرعية تتعلق بالإفصاح تصب جميعها في الجانب الخاص بالحوكمة، وتحدد النتيجة النهائية لهذه البنود سواء الفرعية أو الرئيسية نتيجة المؤشر الإجمالي الخاص بالحوكمة.

٣/ ٢ منهجية المؤشر: [١٨]

أولا: بالنسبة للبنود الفرعية، يتم تقييم كل بند من هذه البنود وفقا لما هو موجود ومحقق أم غير موجود أو غير محقق، وذلك بإعطاء قيمة "واحد صحيح" في حالة أن البند موجود ومحقق أو إعطاء قيمة "صفر" في حالة عدم وجود أو عدم تحقق العنصر. كما أن عدد النقاط الإجمالية لكل بند رئيسي عبارة عن مجموع عدد العناصر الواردة بكل البنود الفرعية له. ثم يتم تحويل تلك النقاط الإجمالية للبند الرئيسي إلى قيمة اعتبارية من إجمالي ١٠٠ نقطة. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع النقاط للبند الرئيسي ١٥ وحصلت الشركة على ١٢ نقاط فمن ثم يتم تحويل هذه النقاط إلى قيمة اعتبارية لتصبح ٨٠ من إجمالي ١٠٠ نقطة. وبالتالي تتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر فيما يخص الحوكمة من مجموع القيم الاعتبارية للبنود الرئيسية معا.

وفيما يلي عرضا للعناصر المكونة للبنود الرئيسية في شكل جدول يوضح العناصر، ودرجة تحقق العنصر (واحد صحيح) أو عدم تحقق العنصر (صفر)، وتحديد القيمة الاعتبارية الإجمالية لكل بند رئيسي.

العناصر المكونة للبنود الرئيسية ودرجة تحقق أو عدم تحقق العنصر، وتحديد القيمة الاعتبارية الإجمالية لكل بند رئيسي وذلك فيما يخص الحوكمة

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
أ. هيكل الملكية وحقوق المساهمين: ويتضمن ذلك: ١. الإفصاح عن رأس المال المساهم بشأن:		
– الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة. والأسهم الغير مسددة الأخرى والإفصاح عن القيمة الاسمية لكل سهم عادي.		
– هوية المساهمين الذين يحملون ما لا يقل عن ٢٥% من أسهم التصويت في المجموع.		
– الإفصاح عن أي مساهمة بواسطة أي فرد من أفراد الإدارة.		
– تقديم وصفا للفئات أو تقسيم الأسهم.		
– استعراض المساهمين حسب النوع.		
– الملكية الشاملة.		
– الأحداث الجوهرية الطارئة التي تؤثر في نشاط الشركة أو على مركزها المالي وعلى تداول أسهمها بالبورصة.		
– نظام الشركة الأساسي أو لوائحها ويمكن الوصول إليها عبر الويب.		
٢. الإفصاح عن حقوق المساهمين بشأن:		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– محتويات أي ميثاق لحوكمة الشركات أو مدونة لأفضل الممارسات.		
– وجود مدونة سلوك وأخلاقيات الأعمال.		
– محتويات قواعد السلوك المهني والأخلاقي.		
– التغييرات في مواد تأسيس الشركة.		
– وجود حقوق التصويت لكل تصويت أو مشاركة من غير تصويت (يستخدم أسلوب التصويت التراكمي).		
– الشفافية في طريقة ترشيح المساهمين لمجلس الإدارة.		
– الشفافية في الطريقة التي يمكن بها للمساهمين عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية.		
– شفافية الإجراءات لبدء الاستفسارات مع المجلس.		
– شفافية الإجراءات لوضع مقترحات المساهمين في الاجتماعات.		
– سياسة توزيع الأرباح الرسمية والإفصاح عن حالات تحقق الشركة لأرباح وعدم توزيعها.		
– وجود استعراض أو إعادة نظر لاجتماع المساهمين الماضي.		
– الاجتماع الكامل للمساهمين في الجمعية العامة.		
– وجود جدول زمني للتواريخ الهامة للمساهمين.		
– الإفصاح عن مجموعة من الإجراءات والتي تساعد على حماية حقوق المساهمين والتي يجب العمل على تحقيقها.		
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٢٢	١٠٠
ب. المعلومات المالية والتشغيلية: ١. الإفصاح عن معلومات مالية تخص إعداد التقارير المالية بشأن:		
– السياسة المحاسبية للشركة.		
– المعايير المحاسبية التي تستخدمها في حساباتها.		
– إذا كانت حسابات تفي بالمعايير المحاسبية المحلية.		
– القوائم المالية السنوية وفقا لمعايير المحاسبة المعترف بها دوليا		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.		
– إيضاحات حول القوائم المالية السنوية وفقا لمعايير المحاسبية المعترف بها دوليا والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.		
– الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.		
– الإشارة إلى إجراء المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقا لشروط غير السوق.		
– القوائم المالية المؤقتة (ربع سنوي أو نصف سنوي).		
– إيضاحات حول القوائم المالية المؤقتة.		
– أسس توقعات الأرباح من أي نوع.		
– توقعات الأرباح تفصيلا.		
– المعلومات المالية على أساس ربع سنوي.		
– تحليل الجزء أو القطاع (النتائج مفصلة حسب خط الأعمال).		
– هيكل الإيرادات (تحليل تفصيلي).		
– هيكل التكاليف (درجة عالية من التفصيل).		
– أساليب تقييم الأصول.		
– معلومات عن طريقة حساب الاستهلاك للأصول الثابتة.		
– قائمة الشركات التابعة للشركة والتي تملك حصة أقلية.		
– هياكل ملكية الشركات التابعة لها.		
٣. الإفصاح عن معلومات مالية تخص مراجعة التقارير المالية بشأن:		
– تقرير المراجع الخارجي المستقل فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية.		
– رأي المراجع الخارجي فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية.		
– ما إذا كان يتم مراجعة هذه القوائم المالية المؤقتة.		
– نسخة من تقرير مراجعي الحسابات.		
– كم تدفع الشركة أتعاب المراجعة للمراجع.		
– دفع رسوم غير المراجعة لمراجع الحسابات.		
– ما إذا كانت هناك قوائم مالية موحدة أو ما إذا كانت يتم مراجعة الشركة الأم أو يتم مراجعة الشركة القابضة.		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– المراجع الخارجي المستقل للشركة يرفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة مراجعة مستقلة (على الأقل ٦٦% مستقل).		
– المراجع لا يقدم أيضا خدمات غير خدمات المراجعة فيما يزيد عن ٢٥% من إجمالي أتعاب المراجعة.		
– المراجع لا يقدم أي خدمات غير خدمات المراجعة إلا بموافقة لجنة المراجعة.		
٣. الإفصاح عن المعلومات التشغيلية بشأن:		
– تفاصيل عن نوع الأعمال التي تشارك الشركة فيها.		
– المخرجات من الناحية المادية (قيم المبيعات لشركات قطاع الخدمات).		
– خصائص الأصول الثابتة المستخدمة.		
– مؤشرات الكفاءة (مؤشرات كلية مثل الربح الصافي قياسا بمجموع الأصول أو حقوق الملكية، أو مؤشرات جزئية مثل المبيعات المحققة قياسا بعدد العاملين في قسم المبيعات، أو مؤشرات نوعية مثل الارتفاع في مستوى جودة المنتج باستخدام نفس الموارد). وفي المنظمات الخدمية يمكن اللجوء إلى مؤشرات غير مباشرة لقياس كفاءة الأداء مثل قياس الرغبة في العمل والتعرف على درجات رضا الأفراد العاملين والروح المعنوية.		
– الإفصاح عن أي نسب على مستوى القطاع سواء صناعي أو تجاري أو خدمي.		
– الإفصاح عن استراتيجية الشركة.		
– معلومات مفصلة عن خطط الاستثمار في السنوات القادمة.		
– الإفصاح عن مخرجات لتوقعات بشأن الإنتاج/ المبيعات/ الأرباح.		
– لمحة عامة عن الاتجاهات في صناعتها.		
– حصة السوق عن أي أو كل من الشركات التي تديرها في الشركة.		
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٣٩	١٠٠
ج .هيكل وعمليات مجلس الإدارة: ١. الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة بشأن:		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– قائمة أعضاء مجلس الإدارة (الأسماء).		
– تفاصيل حول المديرين بخلاف الاسم والوظيفة.		
– تفاصيل حول الأعمال الأخرى وموقف المديرين المستقلين.		
– تفاصيل حول العمل والمواقف في الإدارة السابقة سلبا أو إيجابا.		
– اسم رئيس مجلس الإدارة، وتفاصيل أخرى بخلاف الاسم والوظيفة.		
– تفاصيل حول دور مجلس الإدارة في الشركة.		
– قائمة بالمسائل المخصصة لمجلس الإدارة.		
– قائمة أو لجان المجلس.		
– أسماء جميع أعضاء كل لجنة قائمة.		
– ما إذا كانت هناك وظائف للمراجعة الداخلية إلى جانب لجنة المراجعة.		
– سجل الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة.		
– قائمة لكبار المديرين وليسو أعضاء مجلس إدارة.		
– خلفيات لكبار المديرين.		
– تفاصيل غير مالية من عقد المسئول التنفيذي الأول.		
– الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة للمديرين في شركات أخرى.		
– المديرين المستقلين يشكلون أكثر من ٥٠% من المجلس.		
– حجم مجلس الإدارة لا يقل عن ٧ ولا يزيد عن ١٨.		
– المسئول التنفيذي الأول والرئيس ليس هو الشخص نفسه.		
– التصويت في الجمعية العمومية يحدث من قبل الاستطلاع بدلا من رفع الأيدي.		
– لجنة المراجعة المستقلة هو ١٠٠%.		
– ترشيح الإدارة للجنة أكثر من ٥٠% مستقلة.		
– تشريح الإدارة للجنة بما لا يقل عن ٦٦% مستقلة.		
– ترشيح الإدارة للجنة هو ١٠٠% مستقلة.		
– لجنة التعويضات المستقلة هو ١٠٠%.		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– لجنة إدارة المخاطر موجودة على مستوى المجلس.		
– لا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة أخرى.		
– وقد حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة أكثر من ٧٥% من اجتماعات المجلس.		
– وقد حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة أكثر من ٩٠% من اجتماعات المجلس.		
– المجلس يجري تقييم ذاتي منتظم.		
– أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يجتمعون بانتظام معا بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة.		
– يجتمع المجلس بما لا يقل عن ٤ مرات في السنة.		
– الإفصاح عن الحصة المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وحصة المجموعة المرتبطة بهم (وتمثل حصة الأقارب حتى الدرجة الثانية) والمديرين والعاملين في رأس مال الشركة أو في أي شركة تابعة لها الذين يملكون ٥% على الأقل من رأس مال الشركة.		
– الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة على أن يتضمن ما إذا كانت الشركة قابضة أم تابعة.		
– الإفصاح عن أنه يوجد من ضمن أعضاء مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي يكون ممثلا للأقلية.		
– الإفصاح عن أنه يتم الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.		
– الإفصاح عن أن عضو مجلس الإدارة لا يشغل عضوية أكثر من خمس شركات.		
– الإفصاح عنه أنه يتم منع أعضاء مجلس الإدارة من الاشتراك في المساهمة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، وأنه في حالة وجود تعارض للمصالح يستبعد هذا العضو من التصويت.		
– يقوم مجلس إدارة الشركة بأداء مجموعة من الوظائف لحماية المسئولية التي فوضها إليهم المساهمين.		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– يقوم مجلس الإدارة بوضح خطط تنظيمية ومجموعة من الإجراءات ومجموعة من الوسائل التي يجب إتباعها داخل الشركة والتي من شأنها أن تؤدي إلى المحافظة على أصول الشركة.		
– يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرات ومهارات فنية ومالية ورقابية. وذلك لتحقيق مصلحة الشركة ككل.		
– يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس مجلس الإدارة وتعيين العضو المنتدب للشركة.		
– يقوم المجلس بتكوين لجان من أعضائه ومن غيرهم وذلك للقيام بمجموعة من المهام المحددة ولفترات معينة.		
– يقوم المجلس بوضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون احترام القوانين واللوائح وكذلك الإفصاح عن المعلومات الجوهرية مستندا إلى معايير موضوعية لا شكلية فقط.		
– يتم الإفصاح عن ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين شاملا المرتب والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.		
– ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، ويتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة عن عدد الاجتماعات وعن أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.		
– يتولى المجلس مراجعة نظم وإجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملاءمتها وكفاءتها.		
– مجلس الإدارة مسئول عن وضع نظام للإنذار المبكر بالشركة يوجه نظره لأي خلل أو انحراف قد يحدث لضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب.		
– يضع مجلس الإدارة خطة تدريبية لأعضائه تتضمن قواعد حوكمة		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
الشركات وعمل لجان المجلس وأية موضوعات أخرى يراها المجلس هامة لكل أو بعض أعضائه.		
– يعد مجلس الإدارة تقريرا سنويا للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص، فضلا عما تتضمنه القوانين، ما يلي: • نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي. • النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم. • أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة (إن وجدت). • نبذة عن التغيرات في هيكل رأس المال بالشركة. • مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات، بما فيها كافة المعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة. • جهود الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات.		
٢. الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة بشأن:		
– دفع مقابل لعملية صنع القرار.		
– تفاصيل رواتب المديرين، بما في ذلك مستويات الرواتب.		
– شكل مرتبات المديرين، مثل ما إذا كانت نقدا أو أسهم أو عينا.		
– خصوصيات الإدارة العليا (وليس المجلس)، مثل مستويات الرواتب والمكافآت.		
– مؤشرات الأداء ذات الصلة بمكافآت الإدارة العليا.		
– الإفصاح عن معلومات بشأن العلاقات المالية بين أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.		
– مجلس الإدارة يوفر برنامج التدريب الرسمي للمديرين أو يوفر التدريب الخارجي.		
– الإفصاح عن بدل حضور الجلسات.		
– الإفصاح عن المكافأة السنوية لكل عضو.		
– الإفصاح عن المكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة.		
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٥٩	١٠٠
د. أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات:		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
١. الإفصاح عن دور الحوكمة في تعزيز مسئولية الشركات بشأن:		
– السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة.		
– السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية.		
– المشاركة في الأحزاب السياسية (سياسية أم ثقافية أم اجتماعية).		
– ذكر الالتزام بمعايير الاعتراف بمسئولية الشركات.		
– بيان أو تصريح المسئول التنفيذي الأول للشركة بشأن حوكمة الشركات.		
– بيان أو تصريح المسئول التنفيذي الأول للشركة بشأن مسئولية الشركات.		
– الاتفاقيات العالمية المعترف بها (مثل الاتفاق العالمي).		
٢. الإفصاح عن الفساد بشأن:		
– الإفصاح عن السياسات والإجراءات على الرشوة والفساد.		
– الإفصاح عن مدى وجود نظام لإدارة المخاطر.		
– على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.		
– الإفصاح عن مدى النزاهة في السلوك المؤسسي.		
– الإفصاح عن الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية المنظمة لذلك		
– الإفصاح عن الجوانب المعرضة لمخاطر الفساد		
– الإفصاح عن أن جميع العاملين مسئولون عن منع الرشوة وأشكال الفساد الأخرى والإفصاح عنها والإبلاغ بها.		
– الإفصاح عن مدى وجود سياسة للإبلاغ عن المخاوف أو احتمالية وقوع انحرافات عن سياسة الشركة من خلال تقارير سرية.		
– الاحتفاظ بالسجلات المالية والضوابط الداخلية المناسبة المطبقة والتي تعد بمثابة دليل على السبب التجاري وراء دفع مبالغ للغير.		
– الإفصاح عن مدى الالتزام بسياسة الهدايا والضيافة المعمول بها		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
المتعلقة بحفظ السجلات ونفقات الهدايا أو الضيافة المقبولة أو المعروضة.		
– الإفصاح عن عدم الاحتفاظ بأية حسابات خارج الدفاتر لاستغلال المبالغ غير المشروعة أو إخفائها.		
– الإفصاح عن وجود سياسة لمكافحة الفساد.		
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	١٩	١٠٠
هـ. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة بشأن:		
– تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها.		
– تقوم الجمعية العامة بدور هام في حوكمة الشركات حيث أنها صاحبة الحق الأصيل في الإدارة وصاحبة السلطة العليا في الشركة.		
– تختص الجمعية العامة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبتهم عن أعمالهم وعزلهم إذا لزم الأمر.		
– تقوم الجمعية العامة بالمصادقة على القوائم المالية للشركة.		
– تقوم الجمعية العامة بتعيين مراقب للحسابات وتحدد أتعابه حيث يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة ويراقب تنفيذ أحكام القانون ونظام الشركة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ويقدم تقريره إلى الجمعية العامة عند انعقادها.		
– يناقش في اجتماع الجمعية العامة عدد من الموضوعات والتي تمثل جزء أساسي من دور الجمعية العامة في حوكمة الشركات، ومن هذه الموضوعات مناقشة الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي والأتعاب المقدرة عنها. ومناقشة أسباب تجاوز مدة عضو مجلس الإدارة التنفيذي عن المدة القانونية المحددة.		
– يوجد شرح مفصل لكافة الموضوعات المعروضة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية بما يمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة إليهم.		
– إعطاء المساهمين جميعهم (كبار وصغار المساهمين) الحق في التعبير عن آرائهم في اجتماعات الجمعية العامة.		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.		
– تقوم بدراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها.		
– تقوم بدراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.		
– دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه.		
– تجتمع اللجنة دوريا وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.		
– يقوم رئيس لجنة المراجعة بتقديم تقرير مستقل في اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركة.		
– لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية والتابعة لمجلس إدارة الشركة.		
– مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	١٢	١٠٠
ط. الالتزام بمتطلبات الإفصاح بشأن:		
– أهداف الشركة.		
– النتائج المالية والتشغيلية للشركة.		
– ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.		
– المعلومات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.		
– معاملات الأطراف ذوي العلاقة.		
– عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.		
– الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.		
– هيكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات.		
– التحقق من أن تقرير مجلس الإدارة يتضمن كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.		

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٩	١٠٠
المجموع الإجمالي الذي حصل عليه المؤشر العام فيما يخص الحوكمة		٩٠٠

ثانيا: ثم يتم تحويل مجموع النقاط الاعتبارية التي حصل عليها كل بند رئيسي من ١٠٠ نقطة إلى تقييم وصفي على أساس:

أقل من ٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٥٠ نقطة إلى أقل من ٨٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٨٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

وبالنسبة للمؤشر الإجمالي فيما يخص الحوكمة، يتم تحويل مجموع النقاط الاعتبارية التي حصل عليها من ٩٠٠ نقطة إلى تقييم وصفي على أساس:

أقل من ٤٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٤٥٠ نقطة إلى أقل من ٧٢٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٧٢٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

ثم يتم بعد ذلك عمل جدول شامل للتقييم الوصفي وذلك على النحو التالي:

البند الرئيسي	مجموع النقاط	التقييم الوصفي
١. هيكل الملكية وحقوق المساهمين.	.....	.....
٢. المعلومات المالية والتشغيلية.	.....	.....
٣. هيكل وعمليات مجلس الإدارة.	.....	.....
٤. أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات.	.....	.....
٥. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة.	.....	.....
٦. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.	.....	.....
٧. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية.	.....	.....
٨. الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة.	.....	.....
٩. الالتزام بمتطلبات الإفصاح.	.....	.....
المؤشر العام فيما يخص الحوكمة	.....	.....

وبالتالي يمكن عمل ترتيب للشركات على مستوى البنود الرئيسية على حدة وعلى مستوى المؤشر الإجمالي فيما يخص الحوكمة، من خلال إعداد جدول يوضح ترتيب أعلى ٣٠ شركة أو ٥٠ شركة من بين الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع توضيح القيمة الاعتبارية لكل مؤشر فرعي والقيمة الإجمالية للمؤشر العام وذلك لكل شركة من الشركات.

القسم الرابع

تطبيق المؤشر المقترح لقياس مستوى الحوكمة على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

يهدف الباحث من هذا القسم إلى تطبيق المؤشر المقترح لقياس الحوكمة بالشركات المساهمة المصرية على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال عام ٢٠١٤. وقام الباحث باستخدام أسلوب المعاينة الحكمية لاختيار الشركة محل التطبيق وذلك لصغر حجم العينة والشركة التي يتم عليها التطبيق هي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) وهي شركة تندرج ضمن قطاع الاتصالات. حيث أن الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) تم تقييمها وفقا لمنهجية المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة عام ٢٠٠٧ كان ترتيبها الثاني، وفي عام ٢٠٠٨ كان ترتيبها الثاني، وفي ٢٠٠٩ كان ترتيبها السادس عشر، وعام ٢٠١٠ كان ترتيبها الأول، وعام ٢٠١١ كان ترتيبها الأول، ثم عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣ تم استبعادها من ترتيب المؤشر الأمر الذي يثير التساؤل بشأن ما إذا كان السبب في ذلك هو الجانب الخاص بالأداء الاجتماعي أما الجانب الخاص بالحوكمة أم يوجد سبب آخر.

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالحوكمة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) من خلال عدة مصادر (•).

يتم تحديد قيمة المؤشر وفقا لمنهجية المؤشر المقترحة من الباحث على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للبنود الفرعية، يتم تقييم كل بند من هذه البنود وفقا لما هو موجود ومحقق أم غير موجود أو غير محقق، وذلك بإعطاء قيمة "واحد صحيح" في حالة أن العنصر موجود ومحقق أو إعطاء قيمة "صفر" في حالة عدم وجود أو عدم تحقق العنصر. كما أن عدد النقاط الإجمالية لكل بند رئيسي يتحدد على أساس مجموع عدد العناصر الواردة بكل البنود الفرعية له. ثم يتم تحويل تلك النقاط الإجمالية للبند الرئيسي إلى قيمة اعتبارية من إجمالي ١٠٠ نقطة. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع النقاط للبند الرئيسي ١٥ وحصلت الشركة على ١٢ نقطة فمن ثم يتم تحويل هذه النقاط إلى قيمة اعتبارية لتصبح ٨٠ من إجمالي ١٠٠ نقطة. وبالتالي تتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر فيما يخص حوكمة الشركات من مجموع القيم الاعتبارية للبنود الرئيسية معا وهي ٩٠٠ نقطة.

وفيما يلي عرضا للعناصر المكونة للبنود الرئيسية في شكل جدول يوضح العناصر، ودرجة تحقق العنصر (واحد صحيح) أو عدم تحقق العنصر (صفر)، وتحديد القيمة الاعتبارية الإجمالية لكل بند رئيسي.

العناصر المكونة للبنود الرئيسية ودرجة تحقق أو عدم تحقق العنصر، وتحديد القيمة الاعتبارية الإجمالية لكل بند رئيسي للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) وذلك فيما يخص الحوكمة

(•) لمزيد من التفاصيل بشأن مصادر الحصول على البيانات المتعلقة بالحوكمة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) يمكن الرجوع في ذلك إلى الملحق رقم (١).

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
أ. هيكل الملكية وحقوق المساهمين: ويتضمن ذلك:		
١. الإفصاح عن رأس المال المساهم بشأن:		
– الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة. والأسهم الغير مسددة الأخرى والإفصاح عن القيمة الاسمية لكل سهم عادي.	١	
– هوية المساهمين الذين يحملون ما لا يقل عن ٢٥% من أسهم التصويت في المجموع.	١	
– الإفصاح عن أي مساهمة بواسطة أي فرد من أفراد الإدارة.	١	
– تقديم وصفا للفئات أو تقسيم الأسهم.	١	
– استعراض المساهمين حسب النوع.	١	
– الملكية الشاملة	١	
– الأحداث الجوهرية الطارئة التي تؤثر في نشاط الشركة أو على مركزها المالي وعلى تداول أسهمها بالبورصة.	١	
– نظام الشركة الأساسي أو لوائحها ويمكن الوصول إليها عبر الويب.	١	
٢. الإفصاح عن حقوق المساهمين بشأن:		
– محتويات أي ميثاق لحوكمة الشركات أو مدونة لأفضل الممارسات.	١	
– وجود مدونة سلوك وأخلاقيات الأعمال.	١	
– محتويات قواعد السلوك المهني والأخلاقي.	١	
– التغييرات في مواد تأسيس الشركة.	١	
– وجود حقوق التصويت لكل تصويت أو مشاركة من غير تصويت (يستخدم أسلوب التصويت التراكمي).	١	
– الشفافية في طريقة ترشيح المساهمين لمجلس الإدارة.	١	
– الشفافية في الطريقة التي يمكن بها للمساهمين عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية.	١	
– شفافية الإجراءات لبدء الاستفسارات مع المجلس.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– شفافية الإجراءات لوضع مقترحات المساهمين في الاجتماعات.	١	
– سياسة توزيع الأرباح الرسمية، والإفصاح عن حالات تحقق الشركة لأرباح وعدم توزيعها.	١	
– وجود استعراض أو إعادة نظر لاجتماع المساهمين الماضي.	١	
– الاجتماع الكامل للمساهمين في الجمعية العامة.	٠	
– وجود جدول زمني للتواريخ الهامة للمساهمين.	١	
– الإفصاح عن مجموعة من الإجراءات والتي تساعد على حماية حقوق المساهمين والتي يجب العمل على تحقيقها.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٢١	٩٥,٤٥
	٢٢	١٠٠
ب. المعلومات المالية والتشغيلية: ١. الإفصاح عن معلومات مالية تخص إعداد التقارير المالية بشأن:		
– السياسة المحاسبية للشركة.	١	
– المعايير المحاسبية التي تستخدمها في حساباتها.	١	
– إذا كانت حسابات تفي بالمعايير المحاسبية المحلية.	١	
– القوائم المالية السنوية وفقا لمعايير المحاسبة المعترف بها دوليا والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	١	
– إيضاحات حول القوائم المالية السنوية وفقا لمعايير المحاسبة المعترف بها دوليا والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	١	
– الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.	١	
– الإشارة إلى إجراء المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقا لشروط غير السوق.	١	
– القوائم المالية المؤقتة (ربع سنوي أو نصف سنوي).	١	
– إيضاحات حول القوائم المالية المؤقتة.	١	
– أسس توقعات الأرباح من أي نوع.	٠	
– توقعات الأرباح تفصيلا.	٠	
– المعلومات المالية على أساس ربع سنوي.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– تحليل الجزء أو القطاع (النتائج مفصلة حسب خط الأعمال).	١	
– هيكل الإيرادات (تحليل تفصيلي).	١	
– هيكل التكاليف (درجة عالية من التفصيل).	٠	
– أساليب تقييم الأصول.	١	
– معلومات عن طريقة حساب الاستهلاك للأصول الثابتة.	١	
– قائمة الشركات التابعة للشركة والتي تملك حصة أقلية.	١	
– هياكل ملكية الشركات التابعة لها.	١	
٢. الإفصاح عن معلومات مالية تخص مراجعة التقارير المالية بشأن:		
– تقرير المراجع الخارجي المستقل فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية.	١	
– رأي المراجع الخارجي فيما يتعلق بالقوائم المالية السنوية.	١	
– ما إذا كان يتم مراجعة هذه القوائم المالية المؤقتة.	١	
– نسخة من تقرير مراجعي الحسابات.	١	
– كم تدفع الشركة أتعاب المراجعة للمراجع.	١	
– دفع رسوم غير المراجعة لمراجع الحسابات.	٠	
– ما إذا كانت هناك قوائم مالية موحدة أو ما إذا كانت يتم مراجعة الشركة الأم أو يتم مراجعة الشركة القابضة.	١	
– المراجع الخارجي المستقل للشركة يرفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة مراجعة مستقلة (على الأقل ٦٦% مستقل).	٠	
– المراجع لا يقدم أيضا خدمات غير خدمات المراجعة فيما يزيد عن ٢٥% من إجمالي أتعاب المراجعة.	٠	
– المراجع لا يقدم أي خدمات غير خدمات المراجعة إلا بموافقة لجنة المراجعة.	١	
٣. الإفصاح عن المعلومات التشغيلية بشأن:		
– تفاصيل عن نوع الأعمال التي تشارك الشركة فيها.	١	
– المخرجات من الناحية المادية (قيم المبيعات لشركات قطاع الخدمات).	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– خصائص الأصول الثابتة المستخدمة.	١	
– مؤشرات الكفاءة (مؤشرات كلية مثل الربح الصافي قياسا بمجموع الأصول أو حقوق الملكية، أو مؤشرات جزئية مثل المبيعات المحققة قياسا بعدد العاملين في قسم المبيعات، أو مؤشرات نوعية مثل الارتفاع في مستوى جودة المنتج باستخدام نفس الموارد). وفي المنظمات الخدمية يمكن اللجوء إلى مؤشرات غير مباشرة لقياس كفاءة الأداء مثل قياس الرغبة في العمل والتعرف على درجات رضاء الأفراد العاملين والروح المعنوية.	١	
– الإفصاح عن أي نسب على مستوى القطاع سواء صناعي أو تجاري أو خدمي.	١	
– الإفصاح عن استراتيجية الشركة.	١	
– معلومات مفصلة عن خطط الاستثمار في السنوات القادمة.	١	
– الإفصاح عن مخرجات لتوقعات بشأن الإنتاج/ المبيعات/ الأرباح.	٠	
– لمحة عامة عن الاتجاهات في صناعتها.	١	
– حصة السوق عن أي أو كل من الشركات التي تديرها في الشركة.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٣٢	٨٢,٠٥
	٣٩	١٠٠
ج. هيكل وعمليات مجلس الإدارة: ١. الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة بشأن:		
– قائمة أعضاء مجلس الإدارة (الأسماء).	١	
– تفاصيل حول المديرين بخلاف الاسم والوظيفة.	١	
– تفاصيل حول الأعمال الأخرى وموقف المديرين المستقلين.	١	
– تفاصيل حول العمل والمواقف في الإدارة السابقة سلبا أو إيجابا.	٠	
– اسم رئيس مجلس الإدارة، وتفاصيل أخرى بخلاف الاسم والوظيفة.	١	
– تفاصيل حول دور مجلس الإدارة في الشركة.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– قائمة بالمسائل المخصصة لمجلس الإدارة.	١	
– قائمة أو لجان المجلس.	١	
– أسماء جميع أعضاء كل لجنة قائمة.	١	
– ما إذا كانت هناك وظائف للمراجعة الداخلية إلى جانب لجنة المراجعة.	١	
– سجل الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة.	١	
– قائمة لكبار المديرين وليس أعضاء مجلس الإدارة.	٠	
– خلفيات لكبار المديرين.	١	
– تفاصيل غير مالية من عقد المسئول التنفيذي الأول.	٠	
– الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة للمديرين في شركات أخرى.	١	
– المديرين المستقلين يشكلون أكثر من ٥٠% من المجلس.	١	
– حجم مجلس الإدارة لا يقل عن ٧ ولا يزيد عن ١٨	١	
– المسئول التنفيذي الأول والرئيس ليس هو الشخص نفسه.	٠	
– التصويت في الجمعية العمومية يحدث من قبل الاستطلاع بدلا من رفع الأيدي.	١	
– لجنة المراجعة المستقلة هو ١٠٠%.	١	
– ترشيح الإدارة للجنة أكثر من ٥٠% مستقلة.	١	
– تشريح الإدارة للجنة بما لا يقل عن ٦٦% مستقلة.	١	
– ترشيح الإدارة للجنة هو ١٠٠% مستقلة.	١	
– لجنة التعويضات المستقلة هو ١٠٠%.	١	
– لجنة إدارة المخاطر موجودة على مستوى المجلس.	١	
– لا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة أخرى.	١	
– وقد حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة أكثر من ٧٥% من اجتماعات المجلس.	١	
– وقد حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة أكثر من ٩٠% من اجتماعات المجلس.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– المجلس يجرى تقييم ذاتي منتظم.	١	
– أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يجتمعون بانتظام معا بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة.	٠	
– يجتمع المجلس بما لا يقل عن ٤ مرات في السنة.	١	
– الإفصاح عن الحصة المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وحصة المجموعة المرتبطة بهم (وتمثل حصة الأقارب حتى الدرجة الثانية) والمديرين والعاملين في رأس مال الشركة أو في أي شركة تابعة لها الذين يملكون ٥% على الأقل من رأس مال الشركة.	١	
– الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة على أن يتضمن ما إذا كانت الشركة قابضة أم تابعة.	١	
– الإفصاح عن أنه يوجد من ضمن أعضاء مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي يكون ممثلا للأقلية.		
– الإفصاح عن أنه يتم الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.	٠	
– الإفصاح عن أن عضو مجلس الإدارة لا يشغل عضوية أكثر من خمس شركات.	٠	
– السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية.	١	
– المشاركة في الأحزاب السياسية (سياسية أم ثقافية أم اجتماعية).	١	
– ذكر الالتزام بمعايير الاعتراف بمسئولية الشركات.	١	
– بيان أو تصريح المسئول التنفيذي الأول للشركة بشأن حوكمة الشركات.	١	
– بيان أو تصريح المسئول التنفيذي الأول للشركة بشأن مسئولية الشركات.	١	
– الاتفاقيات العالمية المعترف بها (مثل الاتفاق العالمي).	١	
٢. الإفصاح عن الفساد بشأن:		
– الإفصاح عن السياسات والإجراءات على الرشوة والفساد.	١	
– الإفصاح عن مدى وجود نظام لإدارة المخاطر.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.	١	
– الإفصاح عن مدى النزاهة في السلوك المؤسسي.	١	
– الإفصاح عن الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية المنظمة لذلك	١	
– الإفصاح عن الجوانب المعرضة لمخاطر الفساد	١	
– الإفصاح عن أن جميع العاملين مسئولون عن منع الرشوة وأشكال الفساد الأخرى والإفصاح عنها والإبلاغ بها.	١	
– الإفصاح عن مدى وجود سياسة للإبلاغ عن المخاوف أو احتمالية وقوع انحرافات عن سياسة الشركة من خلال تقارير سرية.	١	
– الاحتفاظ بالسجلات المالية والضوابط الداخلية المناسبة المطبقة والتي تعد بمثابة دليل على السبب التجاري وراء دفع مبالغ للغير.	١	
– الإفصاح عن مدى الالتزام بسياسة الهدايا والضيافة المعمول بها المتعلقة بحفظ السجلات ونفقات الهدايا أو الضيافة المقبولة أو المعروضة.	١	
– الإفصاح عن عدم الاحتفاظ بأية حسابات خارج الدفاتر لاستغلال المبالغ غير المشروعة أو إخفائها.	١	
– الإفصاح عن وجود سياسة لمكافحة الفساد.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	١٩	١٠٠
	١٩	١٠٠
هـ. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة بشأن:		
– تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها.	١	
– تقوم الجمعية العامة بدور هام في حوكمة الشركات حيث أنها صاحبة الحق الأصيل في الإدارة وصاحبة السلطة العليا في الشركة.	١	
– تختص الجمعية العامة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبتهم عن أعمالهم وعزلهم إذا لزم الأمر.	١	
– تقوم الجمعية العامة بالمصادقة على القوائم المالية للشركة.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– تقوم الجمعية العامة بتعيين مراقب للحسابات وتحدد أتعابه حيث يقوم بمراجعة القوائم المالية للشركة ويراقب تنفيذ أحكام القانون ونظام الشركة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ويقدم تقريره إلى الجمعية العامة عند انعقادها.	١	
– يناقش في اجتماع الجمعية العامة عدد من الموضوعات والتي تمثل جزء أساسي من دور الجمعية العامة في حوكمة الشركات، ومن هذه الموضوعات مناقشة الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة التي يمكن أن يقدمها المراجع الخارجي والأتعاب المقدرة عنها. ومناقشة أسباب تجاوز مدة عضو مجلس الإدارة التنفيذي عن المدة القانونية المحددة.	١	
– يوجد شرح مفصل لكافة الموضوعات المعروضة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية بما يمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة إليهم.	١	
– إعطاء المساهمين جميعهم (كبار وصغار المساهمين) الحق في التعبير عن آرائهم في اجتماعات الجمعية العامة.	١	
– تقوم إدارة الشركة بالإفصاح التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.	١	
– مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٩	١٠٠
	٩	١٠٠
و. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية بشأن:		
– التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في الشركة، وفعالية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش والأخطاء، واكتشافها فور وقوعها، وفعالية تنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ الأنشطة الرقابية والثبات في تنفيذها.	١	
– متابعة تنفيذ الإدارة لتوصيات كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بشأن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل تحسين نواحي الضعف في نظام الرقابة الداخلية.	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
– الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة.	١	
– دراسة ومناقشة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	١	
– التحقق من أن الموارد المخصصة لوظيفة الرقابة الداخلية كافية لإتمامها بصورة مناسبة، وإذا اكتشفت لجنة المراجعة نقاط ضعف عند فحص نظام الرقابة الداخلية يكون عليها أن توجه نظر المراجع الخارجي تجاهها لكي يأخذها في اعتباره عند القيام بعملية المراجعة.	١	
– قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة.	١	
– تساعد المراجعة الداخلية إدارة المنشأة على القيام بمسئوليتها من خلال فحص وتقييم وإبداء الرأي في السياسات والخطط والإجراءات.	١	
– تمثل المراجعة الداخلية أداة هامة لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التحقق من أن التنفيذ تم وفقا لما هو وارد باللوائح والتعليمات.	١	
– أن لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٨	٨٨,٨٩
	٩	١٠٠
ز. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية بشأن:		
– تتولى الجمعية العامة للشركة تعيين مراقب حسابات في اجتماعها السنوي، كما أن قرار تجديد تعيينه وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة السنوية فقط.	١	
– يتولى مجلس الإدارة بناء على توصية من لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية.	١	
– انه لكي يؤدي المراجع الخارجي دوره بفعالية فيجب أن يكون	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
مستقلا عن إدارة الشركة ولا توجد بينه وبين أعضاء مجلس الإدارة أية علاقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.		
– لا يجوز لإدارة الشركة التعاقد مع المراجع الخارجي على أداء خدمات أخرى بخلاف المراجعة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة على هذه الخدمات والأتعاب المقدرة لها وذلك بما يحافظ على استقلال المراجع الخارجي وبالتالي تفعيل دوره تجاه حوكمة الشركات.	١	
– ألا يرتبط قرار استمرار المراجع الخارجي في أداءه لعملية المراجعة وتقدير أتعابه بتحكم الإدارة فيه.	١	
– قيام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات.	٠	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٥	٨٣,٣٣
	٦	١٠٠
ح. الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة بشأن:		
– تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والذين لا يقومون بأي أعمال تنفيذية بالمنشأة.	١	
– ترشيح المراجع الخارجي واقتراح عزله وتحديد أتعابه وذلك فيما يتعلق بعملية المراجعة وكذلك الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة وذلك ضمانا لحياد واستقلال المراجع الخارجي.	١	
– ضمان الحد الأعلى لاستقلالية المراجعة الداخلية بالإشراف عليها ومتابعتها وإبداء الرأي في تعيين وعزل مدير المراجعة الداخلية.	١	
– العمل على التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.	١	
–العمل على التنسيق وتسهيل عملية الاتصال بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.	١	
– دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.	١	
– تقوم بدراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة	١	

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
كفاءتها.		
– تقوم بدراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.	١	
– دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه.	٠	
– تجتمع اللجنة دوريا وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.	١	
– يقوم رئيس لجنة المراجعة بتقديم تقرير مستقل في اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركة.	١	
– لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية والتابعة لمجلس إدارة الشركة.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	١٠	٨٣,٣٣
	١٢	١٠٠
ط. الالتزام بمتطلبات الإفصاح بشأن:		
– أهداف الشركة.	١	
– النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	١	
–ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.	١	
– المعلومات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.	١	
– معاملات الأطراف ذوي العلاقة.	١	
– عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	١	
– الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.	١	
– هيكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات.	١	
– التحقق من أن تقرير مجلس الإدارة يتضمن كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك.	١	
مجموع النقاط التي حصل عليها البند الرئيسي	٩	١٠٠

العناصر	موجود/ غير موجود	التقييم الفرعي لمقياس من ١٠٠ نقطة
	٩	١٠٠
المجموع الإجمالي الذي حصل عليه المؤشر العام فيما يختص بالحوكمة		٨١٤,٤١
		٩٠٠

ثانيا: ثم يتم تحويل مجموع النقاط الاعتبارية التي حصل عليها كل مؤشر فرعي من ١٠٠ نقطة إلى تقييم وصفي على أساس:

أقل من ٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٥٠ نقطة إلى أقل من ٨٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٩٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

وبالنسبة للمؤشر الإجمالي فيما يخص الحوكمة، يتم تحويل مجموع النقاط الاعتبارية التي حصل عليها من ٩٠٠ نقطة إلى تقييم وصفي على أساس:

أقل من ٤٥٠ نقطة	فعالية محدودة
من ٤٥٠ نقطة إلى أقل من ٧٢٠ نقطة	فعالية متوسطة
من ٧٢٠ نقطة فأكثر	فعالية مرتفعة

وبناء على ذلك يتم عمل جدول شامل للتقييم الوصفي وذلك على النحو التالي:

البند الرئيسي	مجموع النقاط	التقييم الوصفي
١. هيكل الملكية وحقوق المساهمين.	٩٥,٤٥	فعالية مرتفعة
٢. المعلومات المالية والتشغيلية.	٨٢,٠٥	فعالية مرتفعة
٣. هيكل وعمليات مجلس الإدارة.	٨١,٣٦	فعالية مرتفعة
٤. أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات.	١٠٠	فعالية مرتفعة
٥. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة	١٠٠	فعالية مرتفعة
٦. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.	٨٨,٨٩	فعالية مرتفعة
٧. الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية.	٨٣,٣٣	فعالية مرتفعة
٨. الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة.	٨٣,٣٣	فعالية مرتفعة
٩. الالتزام بمتطلبات الإفصاح.	١٠٠	فعالية مرتفعة
المؤشر العام فيما يخص الحوكمة	٨١٤,٤١	فعالية مرتفعة

وأخيرا يتم إعداد جدول يوضح ترتيب أعلى ٣٠ شركة أو ٥٠ شركة من بين الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع توضيح القيمة الاعتبارية لكل مؤشر فرعي والقيمة الإجمالية للمؤشر العام وذلك لكل شركة من الشركات.

ويتضح من الجدول الشامل للتقييم الوصفي أن الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة في كل من هيكل الملكية وحقوق المساهمين، وأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات، والإفصاح عن معلومات بشأن دور الجمعية العامة، والإفصاح عن معلومات بشأن الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والالتزام بمتطلبات الإفصاح. كما أنها حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة لكل من المعلومات المالية والتشغيلية، وهيكل وعمليات مجلس الإدارة، والإفصاح عن معلومات بشأن المراجعة الخارجية، والإفصاح عن معلومات بشأن لجنة المراجعة. إلا أنها تمثل أول درجات الفعالية المرتفعة وبالتالي يجب العمل على تدعيم هذه العناصر بالصورة التي تجعلها تحقق فعالية أكثر من ذلك.

ويتضح مما سبق أن مستوى الحوكمة لشركة موبينيل مرتفع وبالتالي فإن استبعادها ليس بسبب ضعف مستوى الحوكمة، وهذا يؤكد ما توصل إليه الباحث من ضرورة إجراء تقسيم للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة حيث أن دمجهم معا يترتب عليه أنه فقد يكون الوزن لإحداهما أكبر من الآخر مما يجعله قد يأخذ ترتيب مرتفع أو منخفض في الإجمالي ولكن في حالة الفصل بين المؤشرين فالترتيب للشركات يكون منطقي.

ومن ذلك يتضح صحة الفرض القائل بأن وضع مؤشر لقياس مستوى الحوكمة بالشركات المساهمة المصرية يزيد من فعالية الحوكمة بتلك الشركات.

القسم الخامس
الخلاصة والنتائج والتوصيات

٥/ ١ الخلاصة والنتائج:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في تطوير مؤشر قياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع التركيز على الجانب الخاص بالحوكمة. ولتحقيق هذا الهدف تم تناول حوكمة الشركات، مع تحليل لما ورد بالمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئة والحوكمة بشأن الجزء الخاص بالحوكمة وكذلك ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٥ والإصدار المعدل الصادر في فبراير عام ٢٠١١، وكذلك الرجوع إلى مشروع القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عام ٢٠٠٦.

وتم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام، تناول القسم الأول الإطار المنهجي للبحث: وفيه تمكن الباحث من صياغة الهدف الرئيسي للبحث والذي تمثل في تطوير مؤشر قياس مستوى مسئولية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع التركيز على الجانب الخاص بالحوكمة وقام الباحث كذلك بصياغة فرض البحث والتي تمثل في:

- "أن وضع مؤشر لقياس مستوى الحوكمة بالشركات المساهمة المصرية يزيد من فعالية الحوكمة بتلك الشركات".

كما تناول القسم الثاني دراسة تحليلية للمؤشر المصري بشأن حوكمة الشركات: وفيه تناول الباحث دراسة وتحليل ما ورد بالمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والحوكمة بشأن الجزء الخاص بالحوكمة وتوصل إلى وجود قصور في ذلك الجزء وبالتالي الحاجة إلى تطوير المؤشر فيما يخص الحوكمة وذلك بشأن كل من مكونات ومنهجية المؤشر. كذلك ضرورة تقسيم المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة إلى مؤشر مستقل للأداء الاجتماعي والبيئي ومؤشر مستقل للحوكمة.

كما تناول القسم الثالث مؤشر مقترح لقياس مستوى حوكمة الشركات: وفي هذا القسم قام الباحث بتحديد مجالات التطوير المقترحة للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة وذلك فيما يخص الجزء الخاص بالحوكمة وذلك بشأن كل من (هيكل الملكية وحقوق المساهمين، والمعلومات المالية والتشغيلية، وهيكل وعمليات مجلس الإدارة وأخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركات). وبالإضافة إلى ذلك وبعد الاطلاع على ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٥ والإصدار المعدل الصادر في فبراير عام ٢٠١١، وكذلك الرجوع إلى القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عام ٢٠٠٦، كما قام الباحث بوضع مجموعة من العناصر ضمن مكونات المؤشر المقترح تمثلت في (الإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية، والإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة، والالتزام بمتطلبات الإفصاح).

كما تناول القسم الرابع تطبيق المؤشر المقترح لقياس مستوى الحوكمة على الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل): فبعد أن توصل الباحث إلى المؤشر المقترح في صورته النهائية قام بتطبيقه على الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) وهي شركة تندرج ضمن قطاع الاتصالات وذلك خلال عام ٢٠١٤. وتوصل الباحث إلى أن الشركة حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة في كل من هيكل الملكية وحقوق المساهمين، وأخلاقيات الأعمال

ومسئولية الشركات، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالجمعية العامة، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والالتزام بمتطلبات الإفصاح. كما أنها حصلت على نقاط تدل على فعالية مرتفعة لكل من المعلومات المالية والتشغيلية، وهيكل وعمليات مجلس الإدارة، والإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية، والإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة. إلا أنها تمثل أول درجات الفعالية المرتفعة وبالتالي يجب العمل على تدعيم هذه العناصر بالصورة التي تجعلها تحقق فعالية أكثر من ذلك.

كما تناول القسم الخامس الخلاصة والنتائج والتوصيات: وفيه تمكن الباحث من استخلاص بعض النتائج وتقديم عدد من التوصيات.

٥/ ٢ التوصيات:

١. يجب على الهيئة العامة للرقابة المالية وضع قواعد آمرة تلزم من خلالها الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات اللازمة والضرورية لاستخدامها في قياس الحوكمة وفقا للمؤشر المقترح.
٢. يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات التي وردت بالمؤشر المقترح إلزامية وذلك إما بتضمين ذلك في قانون الشركات أو إصدار قواعد آمره عن البورصة المصرية بذلك.
٣. ضرورة تعديل قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بالنص فيهما على إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي وردت بالمؤشر المقترح.
٤. ضرورة إجراء تطوير على المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة يتضمن الفصل بين المسئولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة وأن يعبر المؤشر عن الأداء الاجتماعي والبيئي كجانب والحوكمة كجانب آخر. كما يجب إجراء تعديل فيما يخص مكونات الجزء الخاص بالحوكمة يأخذ في الاعتبار ما ورد بكل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٥ والإصدار المعدل الصادر في فبراير عام ٢٠١١، وكذلك الرجوع إلى القواعد التنفيذية للحوكمة الصادرة عام ٢٠٠٦.

هوامش ومراجع البحث طبقا لترتيب ورودها في متن البحث

١. د: محمد قمر، "الحوكمة ودورها في تنمية الشركات العائلية"، مجلة الإدارة، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، العدد ١، يناير ٢٠١٤، ص ٥٦.

٢. ومن هذه الدراسات:

- Aparna Bajpaia, And Mita Mehtab, "Empirical Study of Board and Corporate Governance Practices in Indian Corporate Sector: Analysis of CG Practices of ITC and ONGC", Procedia Economics and Finance, Vol. 11, 2014, PP 42-48.
- Al-Abbas M.A., "Corporate Governance and Earnings Management: An Empirical Study of the Saudi Market", The Journal of American Academy of Business, Vol. 15, No. 1, Septamber 2009, pp. 301 - 310.
- Grose Chrisa and Kargidis Theodorosb and Chouliaras Vasiliosc, "Grose Chrisa and Kargidis Theodorosb and Chouliaras Vasiliosc Corporate governance in practice. The Greek case", Procedia Economics and Finance, Vol. 9, 2014, PP 369 - 379.
- Iqbal A. and Strong N., "The Effect of Corporate Governance on Earnings Management Around UK Rights Issues", International Journal of Managerial Finance, Vol. 6, Iss. 3, 2010, pp. 168 - 189.
- Lin J.W. and Hwang M.T.," Audit Quality. Corporate Governance And Earnings Management: A Meta-Analysis", International Journal of Auditing, Vol. 14, Iss. 1, March 2010, PP .57 - 78.
- Mark Myring, "Corporate Governance and the Quality of Financial Disclosures", International Business And Economics Research Journal, Vol. 9, No. 6, 2010.
- Michaela Krechovska and Petra Tausl Prochazkova, "Sustainability and its Integration into Corporate Governance Focusing on Corporate Performance Management and Reporting", Procedia Engineering, Vol. 69, 2014, PP 1144-1151.
- Pooja Gupta and Aarti Mehta Sharma," A study of the impact of corporate governance practices on firm performance in Indian and South Korean companies", Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol. 133, 2014, PP 4-11.
- د. أحمد رجب عبد الملك، "أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٥، عدد ١، ٢٠١١، ص ص ١- ٥٤.
- د. أيمن فتحي الغباري، "تقيم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ص ٨٨٥- ٩٢١.
- د. بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية-حالة دراسية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، العدد ١١، الجزائر ٢٠١٤، ص ٥.

- د. سامي محمد أحمد غنيمي، "مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٥، عدد ٢، ٢٠١٣، ص ص ٢٣٣- ٢٨٧.
- د. سماسم كامل موسى إبراهيم، "دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٥، عدد ٢، ٢٠١١، ص ص ٤٣٧- ٥٠٠.
- د. صديقي خضرة، "المسئولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي: ١٤- ١٥ فبراير ٢٠١٢.
- د. صفوت مصطفى محمد إبراهيم الدويري، "أثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٦، عدد ٤، ٢٠١٢، ص ص ٦٣٥- ٧٤٤.
- د. عبد الله علي عسيري، "إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسئولية الاجتماعية في تقاريرها المالية-دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، المجلد الثالث والثلاثين، يوليه ٢٠١١، ص ص ١٧٦- ١٧٧.
- د. عبد الله علي عسيري، "إفصاح شركات المساهمة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢٧، عدد ١، ٢٠١٣، ص ص ٩٥- ١٣٠.
- د. عصمت أنو صحصاح، "انعكاسات تطبيق حوكمة الشركات على المراجع الخارجي"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٧، ملحق ٩٩١، ٢٠١٣، ص ص ٤٠١- ٤٤٨.
- د. علام محمد حمدان، د. عبد المطلب محمد السرطاوي، د. رائد جميل جبر، "أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية (الكويت)، مجلد ٢٠، عدد ٢، مايو ٢٠١٣، ص ص ٢٥٥- ٣٠٢.
- د. غادة أحمد نبيل، "إطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من FASB & IASB"، مجلة البحوث الإدارية، مصر، يناير ٢٠١١، ص ص ١١٦- ٢٢٧.
- د. فريد محرم فريد إبراهيم الجارحي، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٤، عدد خاص ٢٠١٠، ص ص ١٠٦- ١٦٤.

- د. محمد كمال أبو عمشة، "تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)؛ السنة ٣٩، عدد ١٤٩، ٢٠١٣، ص ص ٢٩٧- ٣٧٨.
- د. محمد مفتاح عبد الله، "تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وآثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ص ٤٥٧- ٤٨٦.
- د. محمد عطية مطر، زيد جميل النعيمات، "مدى استجابة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية وتداعياتها"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال (الأردن)، المجلد ١٠، عدد ١، ٢٠١٤، ص ص ١٨- ٤٤.
- د. نجلاء إبراهيم يحيى عبد الرحمن، "انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ١٧، عدد ١، ٢٠١٣، ص ص ٢٣٠- ٢٦٢.
- د. ياسر أحمد السيد محمد، "مدى تطبيق الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد ٣، ٢٠١٢، ص ص ٤٣٤- ٥٠٠.
- د. يونس حسن عقل، "تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة ١، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ص ١١- ١٠٠.

٣. د. ينوس حسن عقل، د. جمال علي محمد، "قياس مستوى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات ESG- دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٤١٧- ٤٦٢.

٤. د. محمد محمود عبد المجيد، "مؤشر مقترح لتقييم دور المراجعين ولجان المراجعة في تحقيق فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة السادسة عشر، ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ٢٧- ٥٥.

٥. محمد السيد أحمد رمضان، "اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات (ESG) والتغير في أسعار الأسهم: دراسة إمبريقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٣.

٦. صالح علي صالح علي عبد اللطيف، "دور ومسئولية مراقبة الحسابات في التقرير عن مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات العامة في ضوء متطلبات هيئة سوق المال المصري-دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٢٠١٣.

٧. تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي، "تطوير أساليب مراجعة الأداء الاجتماعي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بمصر (دراسة ميدانية)"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، إبريل ٢٠١٤.

٨. د. محمد أحمد شاهين، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١١، ص ٤٢٣.

٩. د. محمدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، المجلد ٤٦، يوليو ٢٠٠٩، ص ١٨.

10. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Principles of Corporate Governance", 2004.

١١. قرار مجلس المديرين رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن وزارة الاستثمار بشأن إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٦.

١٢. الهيئة العامة لسوق المال، القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦.

١٣. مركز المديرين–وزارة الاستثمار، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"، القاهرة، فبراير ٢٠١١، ص ص ٢٢– ٢٣.

١٤. الموقع الرسمي لمركز المديرين المصري على شبكة الإنترنت، آخر تاريخ للاطلاع ١/١١/ ٢٠١٤. http://www.eiod.org/newsdetails_AR.aspx?ID=19

١٥. الموقع الرسمي للبورصة المصرية على شبكة الإنترنت، آخر تاريخ للاطلاع ١/١١/ ٢٠١٤. http://www.egyptse/getdoc/c150d9ac-4f50-46ab-b878-7e14bcfe5/SP_ESG_Index_ar.aspx

١٦. البورصة المصرية، منهجية مؤسسة ستاندرد أند بورز لمؤشر S&P/ EGX ESG، ص ٣، آخر تاريخ للاطلاع ١٥/٩/٢٠١٤. http://www.egx.com.eg/Arabic/IndexRulesMethodologyS-P-EGX.aspx?nav=7

١٧. الموقع الرسمي للمركز المصري لمسئولية الشركات على شبكة الإنترنت، آخر تاريخ للاطلاع ١/١١/٢٠١٤ http://www.ecrc.org.eg/Index_AR.aspx

١٨. تم الاسترشاد في ذلك الجزء بـ:

- د. محمد محمود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧– ٥٥.
- د. فريد النجار، "حوار مع أعضاء مجالس إدارة الشركات من أجل الوصول لباروميتر الحوكمة وفلسفة الملاك"، مجلة التنفيذي، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ص ٨– ١٠.

ملحق رقم (١)

مصادر الحصول على البيانات المتعلقة بالحوكمة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل)

مسلسل	المصدر
١	القوائم المالية المجمعة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/ecmsconsolidatedfinancialstatments%E2%80%93q1-2014_ar.pdf
٢	القوائم المالية المستقلة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/ecmsconsolidatedfinancialstatments%E2%80%93q1-2014_ar.pdf
٣	نتائج الأعمال غير المجمعة والمجمعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/earning-release-unconsolidated-consolldated-31-3-2014.pdf
٤	القوائم المالية المجمعة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/ecmsconsolidatedfinancialstatments%E2%80%93q1-2014_ar.pdf
٥	القوائم المالية المستلقة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/ecmsconsolidatedfinancialstatments%E2Eq2-2014_ar.pdf
٦	نتائج الأعمال غير المجمعة والمجمعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/earning-release-unconsolidated-consolldated-30-6-2014.pdf
٧	القوائم المالية المجمعة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/finanical-reports/documents/finanical-reporst/ecms-consolidated-finanical-statments%E2Eq3-2014_ar.pdf
٨	القوائم المالية المستقلة للشركة وتقرير الفحص المحدود عليها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/finanical-reports/documents/finanical-reporst/ecms-separated-finanical-

مسلسل	المصدر
	statments%E2Eq3-2014_ar.pdf
٩	نتائج الأعمال غير المجمعة والمجمعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/financial-reports/documensts/financial-reports/earning-release-unconsolidated-consolldated-30-09-2014.pdf
١٠	التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة https://www.mobinil.com/ar/about/investors/finanical-reports/divisions.
١١	عن حوكمة الشركات https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/about-corporate-governance.
١٢	تقرير مجلس إدارة الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/bod-report-31-12-2013.pdf
١٣	ميثاق لجنة المراجعة https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/auditcommitteecharter2012_ar. pdf.
١٤	تقرير لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ عن الربع الرابع لعام ٢٠١٣ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/auditcommitteereport=q4-2013. pdf.
15	ميثاق لجنة التعويضات https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/compensationcharter2012_ar. pdf.
١٦	دعوة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥ للجمعية العامة العادية – ٢٧ مارس ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/genral-assemblies/documents/invitaions/eems-agm-invitation-march-27-2014.pdf.
١٧	دعوة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥ للجمعية العامة غير العادية – ٢٧ مارس ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/genral-assemblies/documents/invitaions/eems-agm-invitation-march-27-2014.pdf.
١٨	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية – ٢٧ مارس ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/genral-assemblies/documents/minutes/escms-agm-mintus-en-march-27-2014-ar.pdf.

مسلسل	المصدر
١٩	ملخص قرارات اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية – ٢٧ مارس ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/genral-assemblies/documents/resolutions/excms_agm_resolutionsummary_march-27_2014.pdf.
٢٠	ملخص قرارات اجتماع الجمعية العامة غير العادية– ٢٧ مارس ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/genral-assemblies/documents/resolutions/excms_agm_resolutionsummary_march-27_2014.pdf
٢١	النظام الأساسي للشركة– مارس ١٩٩٨ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/1-ecmsaoa- 1998.pdf
٢٢	التعديل الأول للنظام الأساسي للشركة – فبراير ١٩٩٩ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/2-ecmsaoa-firstamendmentfebruary9.1999.bdf
٢٣	التعديل الثاني للنظام الأساسي للشركة– يونيو ٢٠٠٢ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/3-ecmsaoa%E2%80%93secondamendmentjune16,2002.pdf
٢٤	التعديل الثالث للنظام الأساسي للشركة – مارس ٢٠٠٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/4-ecmsaoa%E2%80%93thirdamendmentmarch22.2004.pdf
٢٥	التعديل الرابع للنظام الأساسي للشركة– مايو ٢٠٠٧ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/5-ecmsaoa%E2%80%93forthamendmentmay29,2007.pdf
٢٦	التعديل الخامس للنظام الأساسي للشركة–مارس ٢٠٠٩ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/6-ecmsaoa%E2%80%93fifthamendmentmarch18,2009.pdf
٢٧	التعديل السادس للنظام الأساسي للشركة – يوليو ٢٠٠٩ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/7-

مسلسل	المصدر
	ecmsaoa%E2%80%93sixthamendmentjuly21.2009.pdf
٢٨	التعديل السابع للنظام الأساسي للشركة– يوليو ٢٠١٠ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/8-ecmsaoa%E2%80%93seventhamendmentjuly28,2010.pdf
29	التعديل الثامن للنظام الأساسي للشركة– مايو ٢٠١١ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/9-ecmsaoa%E2%80%93eighthamendmentmay10,2011.pdf
٣٠	التعديل التاسع للنظام الأساسي للشركة– يونيو ٢٠١٢ http://www.mobinil.com/ar/about/investors/corporate-governance/documents/10-ecmsaoa%E2%80%93ninthamendmentjune7,2012.pdf
٣١	التقرير السنوي
٣٢	الموقع الرئيسي للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) http://www.mobinil.com/ar
٣٣	تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. (موبينيل) آخر تاريخ للاطلاع ٢٠١٤/١١/١ http://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/bod-structure/bod-structure
٣٤	هيكل مساهمي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش. م. م. (موبينيل) آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ http://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/shareholders
٣٥	تقرير إفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٤ آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/bod-structure/documents/bod-reports /disclousure-directors-board-31-2-2014.pdf
٣٦	تقرير إفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/bod-

مسلسل	المصدر
	structure/documents/bod-reports/disclosure-dir-30-6-2014.pdf
٣٧	تقرير إفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/bod-structure/documents/bod-reports /disclousure-directors-board-09-10-2014.pdf
٣٨	المعلومات المتعلقة بأسهم الشركة على موقع البورصة المصرية بشأن: تفاصيل الشركة http://www.egx.com.eg/arabic/companydetails.aspx?ISIN=EGS48011C018 بيانات الأسهم http://www.egx.com.eg/arabic/stocksdata.aspx?ISI N=EGS48011C018 أخبار القيد http://www.egx.com.eg/arabic/newslist.aspx?ISIN=EGS48011C018
٣٩	المعلومات المتعلقة بسندات الشركة على موقع البورصة المصرية بشأن: تفاصيل السندات http://www.egx.com.eg/arabic/CompanyDetails.aspx?ISIN=EGB48011G026&Type=B
٤٠	ميثاق السلوك المهني وسياسة مكافحة الفساد، آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/code-conduct
٤١	ميثاق موبينيل للسلوك المهني، آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/careers/documents/codeofconductar-2012.pdf
٤٢	سياسة مكافحة الفساد، آخر تاريخ للاطلاع ١/ ١١/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/company-overview/documents/ac_policy_21_dec_2012.pdf
٤٣	بيان من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) صادر في ٢٥/ ٥/ ٢٠١٤ بشأن مقترح تسعير البوابة الدولية للاتصالات http://www.egx.com.eg/downloads/bulletins/163089_I.pdf
٤٤	بيان من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) صادر في ٥/ ٥/ ٢٠١٤ بخصوص الحكم

مسلسل	المصدر
	الصادر من قبل محكمة القاهرة الاقتصادية ضد السيد المهندس/إسكندر شلبي نجيب شلبي بصفته الممثل القانوني ورئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بغرامة قدرها ١٠٠ ألف جنيه مصري بشأن إمداد الشركة المستهلكين بمعلومات مضللة بتقارير جودة خدمات المحمول. http://www.egx.com.eg/downloads/bulletins/162100_I.pdf
٤٥	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل)، محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (موثق) المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠١٤ http://www.egx.com.eg/downloads/bullitens/161833_1.pdf
٤٦	قرارات مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل) بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤ والمتضمن مؤشرات نتائج الأعمال غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١/ ٣/ ٢٠١٤ http://www.egx.com.eg/downloads/bulletins/161775-1.pdf
٤٧	الأحداث الجوهرية ونماذج الإفصاح لعام ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/disclosure-forms
٤٨	خطاب صادر بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور على إحدى المواقع الإلكترونية بعنوان "بيع أبراج لاسلكية بمصر" https:///www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-datedmay19-2014.pdf
٤٩	خطاب صادر بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن شهادتي التصنيف الائتماني للمنشأة والسندات إصدار ثاني للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. (موبينيل) والمصدرة من قبل شركة ميريس الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين في شهر أبريل ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documnets/letter-to-egx-dated-apr-7-2014.pdf
50	خطاب صادر بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن تسلم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش. م. م. (موبينيل) نسخة من مسودة الرخصة الموحدة للاتصالات من قبل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-apr-7-2014.pdf
٥١	خطاب صادر بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن اجتماع مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. (موبينيل) المقرر عقده يوم الخميس الموافق ٢٤ أبريل ٢٠١٤

مسلسل	المصدر
	https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-apr-7-2014(2).pdf
٥٢	خطاب صادر بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية مرفق به محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش. م. م. المنعقدين بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٤، والمعتمدة من رئيس الاجتماع. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-april1-2014.pdf
٥٣	خطاب صادر بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن توقيع عقد قرض مشترك بمبلغ ٢,٢٦ مليار جنيه مصري (فقط اثنان مليار ومائتان وستون مليون جنيه مصري لا غير) بين الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش. م. م. وكلا من بنك مصر والبنك التجاري الدولي مصر وبنك قطر الوطني الأهلي وبنك الإسكندرية وبنك إتش أس بي سي مصر وبنك كريدي أجريكول مصر والبنك الأهلي المتحد مصر وبنك الإمارات دبي الوطني ش. م. م. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-feb-19-2014.pdf
٥٤	خطاب صادر بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى وجود أية أحداث جوهرية غير معلنة بالشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. (موبينيل) من شأنها التأثير على سعر السهم بالبورصة مرفقا به نموذج الإفصاح في هذا الصدد https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-jan-19-2014.pdf
٥٥	تقرير إفصاح بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠١٤ عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. موبينيل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وفقا لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١١ مايو ٢٠١١ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-31-12-2013.pdf
٥٦	خطاب صادر بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بجريدة البورصة بعنوان "موبينيل" تقترح تسعيرا جديدا ل"البوابة الدولية" https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-may25-2014.pdf
٥٧	خطاب صادر بتاريخ ٢٦/ ٥/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بجريدة البورصة بعنوان موبينيل تدرس زيادة رأس المال وبيع أصول لخفض الديون

مسلسل	المصدر
	http://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-may25-2014.pdf
٥٨	خطاب صادر بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مجلس إدارة الشركة القادم المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ يوليو ٢٠١٤ للنظر في نتائج الأعمال غير المدققة للشركة عن الربع الثاني لعام ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-july1-2014.pdf
٥٩	خطاب صادر بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بجريدة أموال الغد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تحت عنوان موبينيل تنفي نية أورانج بيع حصتها الحاكمة بالشركة https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-july2-2014.pdf
٦٠	خطاب صادر بتاريخ ٦/ ٧/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن رد الشركة عن مدى صحة الخبر المنشور ببوابة فيتو بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٤ تحت عنوان شركات المحمول: ١٠% زيادة في أسعار المكالمات https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-july6-2014.pdf
٦١	تقرير إفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م (موبينيل) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ تنفيذاً للمادة (٣٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية صادر بتاريخ ٢٠١٤/٧/٨. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/disclosure-dir-30-6-2014.pdf
٦٢	خطاب صادر بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن توقيع عقد قرض مشترك بمبلغ ٨١٥ مليون جنيه مصري قابل للزيادة إلى ١ مليار جنيه مصري بين الشركة وكلا من البنك الأهلي المصري وبنك التنمية الصناعية والعمال المصري والبنك المصري الخليجي وبنك بلوم مصر وكذا ما يضاف من بنوك أخرى في حالة زيادة مبلغ القرض المشترك https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-july17-2014.pdf
٦٣	خطاب صادر بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن نموذج الإفصاح السنوي الخاص بالإجراءات التصحيحية لتصويب المؤشرات المالية للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م. (موبينيل) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والمعتمد من قبل مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-july22-2014.pdf

مسلسل	المصدر
٦٤	خطاب صادر بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور تحت عنوان موبينيل تطالب اتصالات مصر ب ٤١٨ مليون جنيه في دعوى تحكيم ، هذا وإذ تؤكد الشركة صحة ما ورد في الخبر المنشور. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-august-11-2014.pdf
٦٥	خطاب صادر بتاريخ ١٧/ ٨/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية مرفق به نموذج الإطار التنظيمي للشركة الذي يوضح بيان الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والداخليين بالشركة. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-august17-2014.pdf
٦٦	خطاب صادر بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بجريدة البورصة بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٤ تحت عنوان موبينيل تسعى لجمع ٣ مليارات جنيه لتمويل هيكلة الديون والتوسعات https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-september-10-2014.pdf
٦٧	خطاب صادر بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مجلس إدارة الشركة القادم المقرر عقده يوم الأربعاء الموافق ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤ للنظر في نتائج الأعمال غير المدققة للشركة عن الربع الثالث لعام ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-septemper28-2014.pdf
٦٨	تقرير إفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل مساهمي الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش. م. م. (موبينيل) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ تنفيذا للمادة (٣٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. صادر بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠١٤ https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documnets/disclosure-directors-board-09-10-2014.pdf
٦٩	خطاب صادر بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بموقع جريدة المصري اليوم بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ تحت عنوان "تنظيم الاتصالات" يوافق على تجديد تراخيص المحمول حتى عام ٢٠٣١ مقابل مليار جنيه https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documnets/letter-to-egx-dated-october15-2014.pdf
٧٠	خطاب صادر بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن البيان الصحفي الصادر من قبل الشركة

مسلسل	المصدر
	المصرية لخدمات التليفون المحمول موبينيل بشأن حكم محكمة مستأنف مستعجل القاهرة والتي قضت بإلغاء الحكم الصادر بحظر تداول خطوط الهواتف غير المسجلة والقضاء مجددا بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر تلك الدعوى وإحالتها للمحكمة الاقتصادية المختصة. https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-november2-2014.pdf
٧١	خطاب صادر بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١٤ إلى البورصة المصرية بشأن مدى صحة الخبر المنشور بموقع البوابة نيوز مفاده أن تقدمت هيئة قضايا الدولة بدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ضد شركة موبينيل للمحمول https://www.mobinil.com/ar/about/investors/documents/letter-to-egx-dated-november4-2014.pdf